الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليــم العالــي والبحــث العلمــي

جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كليــة العلــوم الإنسانيــة والاجتماعيــة

قسم: التاريخ

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في

تخصص: تاريخ وحضارة المشرق الإسلامي

المذهب الشافعي في المشرق بين القرنين الثاني والسادس الهجريين 150هـ/599هـ

إعداد الطالب:

- عمار أيت يونس

تحت إشراف الأستاذ:

د. خالدي مسعود

تاريخ المناقشة:

2020/09/27

أمام لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. يوسف أحلام	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
أ. مسعودي خالدي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
د. مباركية عبد القادر	أستاذ مساعد (أ)	مناقشا

السنة الجامعية: 2019 – 2020 / 1441–1442

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

ما كنت لأرى النور بد ربي * لو لم يرأف بحالي ربي**

وما كنت لأنسى عظيم المنن كلا * علم الله قد كان هو حسبي**

فحمدا مباركا لا زلت تحمده * إذ سرى قلبي حتى في الكرب**

فأحسن الظن بربك و كن له * عبدا مخلصا فاشكره**

فالحمد والشكر لله قبل كل شيء الذي هداني إلى هذا العمل

وأعانني بالصبر على البحث فيه.

وبما أن من يعمل المعروف يجزى بمثله والمرء معروف في الأنام بفعله وعليه أتوجه بالشكر الجزيل إلى مؤطري الأستاذ الدكتور "**خالدي مسعود** "الذي تابعني بإخلاص وأجاد في نصحي وإرشادي وواقفا على سير هذا العمل موجها ومقوما وناقدا لذلك فله كل الشكر والتقدير على هذا المعروف

وأتوجه بالشكر لكل من ساهم من قريب أو من بعيد ولو بحرف في إنجاز هذا العمل

إهداء

قال تعالى:

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

أولا وقبل كل شيء أتمنى أن يكون هذا العمل خالصا لوجه الله تعالى

إلى أعز الناس أبي الذي كان عونا وسندا لي

إلى من أخذتها الأيام مني روح "**أمي**" رحمها الله ورفع درجاتها وأكرم نزلها برؤية وجهها الكريم في الجنة إن شاء الله

إلى كل أقربائي وقريباتي: "أحمد- عبد الرحمان- مرزوق- لخضر- صبرينة- ليندة- فاطمة الزهراء- شيماء- ليندة- سمية- سيليا- ميرة- سامية- علي" وغيرهم من العائلة الكبيرة

إضافة إلى الأستاذة "أوبية عزيزة"

إلى أصدقائي من : "عبد الرؤوف- عبد المالك- محمد نجيب- نسيم- سفيان- محمد رضا- زين العابدين- عبد الوكيل- نزيم- زينب- حنان- صفاء- أرجوان- نجوى- أميرة وأماني"

إلى أساتذة قسم التاريخ الذين درسوني وافادوني بالعلم الوافر الكثير

وأرجوا أن ينفعني هذا العمل ويرزقني التوفيق

قائمة المختصرات

ترجمة	تر
طبعة	ط
دون طبعة	د ط
صفحة	ص
دون دار نشر	د، د، ن
دون تاريخ	د، ت
دون بلد	د، ب
تحقيق	تح

فهرس المحتويات

مقـدمــة

تمهيد

الفصـل الأول: تعريف المـذهـب الشـافـعـي

المبحث الأول: ترجمة عن الإمام الشافعي رحمة الله عليه(ميلاد- تأليف- وفاته)

المبحث الثاني: معتقدات المذهب الشافعي

المبحث الثالث: ركائز المذهب الشافعي

المبحث الرابع: مراحل وأطوار المذهب الشافعي

المبحث الخامس: آراء الإمام الشافعي

الفصـل الثاني: بدايات ظهور المـذهـب الشـافـعـي خلال القرنين الثاني والسادس الهجريين

المبحث الأول: بروز المذهب الشافعي في بلاد مصر

المبحث الثاني: تغلغل المذهب الشافعي بالعراق

المبحث الثالث: انفتاح بلاد الشام على المذهب الشافعي

المبحث الرابع: استقرار المذهب الشافعي في بلاد الحجاز

المبحث الخامس: تثبت المذهب الشافعي في اليمن

خـاتمــة

قـائمــة المصـادر والمـراجـع

مقـــدمـــة

الحمد لله كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله نزّل القرآن منجما على رسول الله صلى الله عليه وسلم في نحو ثلاثة عشرين سنة، وفيه خطة الإسلام كاملة، وهذه الأخيرة شرع الله فيها من الأحكام ما ينظم حياة الأفراد والجماعات، وقد نقل الرسول صلى الله عليه وسلم فيه الكثير من أحكام سنته، كما في صدور الكثرة من أصحابه، وقد تفرقوا عند الفتح، منهم من نزل الشام ومنهم من نزل العراق، ومنهم من نزل مصر وجمهورهم اتخذوا المدينة دار إقامة لهم، وجاء عهد التابعين، فورث علماؤهم علم الكتاب والسنة فقههما، واجتهاد علماء الصحابة رضي الله عنهم وفتواهم، وما ظل عهد المذاهب الأربعة حتى أصبحت شجرة الفقه والاجتهاد وكانت بداية ذلك حيث انقطع الوحي، بانتقال النبي صلى الله عليه وسلم، ومن هنا بدأت في دراسة أحد المذاهب ألا وهو المذهب الشافعي الذي هو المنارة المشعة في جزيرة منيعة ضخمة.

1- التعريف بالموضوع:

يتمحور موضوع مذكرتي حول دراسة المذهب الشافعي الذي هو أحد المذاهب الإسلامي الأربعة المشهورة والذي أعتمد في بعض الدول الإسلامية والذي أسسه محمد بن إدريس الشافعي وينسب إليه، وأيضا انتشاره في بلاد المشرق واعتماده في مسائل الخلاف، وقد انجر عن هذا الانتشار ظهور العديد من المؤلفات والرواد.

2- دوافع اختيار الموضوع:

لقد تداخلت مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية في اختياري لهذا الموضوع لعل أهمها:

- كان لتخصصي في تاريخ وحضارة المشرق الإسلامي الدافع الأكبر في اختياري لهذا الموضوع، لأن المذاهب تعد رمزا من رموز الإسلام، والدين الإسلامي هو الممثل لحضارة المشرق الإسلامي وتاريخها.
- المساهمة في تقديم إضافة حول هذا الموضوع وذلك من خلال هذه الدراسة، وبالرغم من أنها عولجت من قِبل البعض، إلا أنني حاولت طرحها من زاوية مغايرة مختلفة عن هؤلاء.

3- إشكالية الموضوع:

تتمحور إشكالية هذا الموضوع حول المذهب الشافعي وانتشاره في منطقة المشرق وذلك خلال الفترة ما بين القرن الثاني والسادس هجري، وعليه عندما شرعت في البحث، انتابتني مجموعة من الأسئلة، لأن مسألة المذاهب الفقهية في الدين الإسلامي من المسائل الحية، والتي لا تزال تطرح العديد من الجدل في وقتنا الحالي، ولا زالت انعكاساتها تتجلى في حياة المجتمع المسلم، لذلك موضوع دراستي في هذه المذكرة يتمحور حول:

- من هو صاحب المذهب الشافعي؟
- فيما تمثل المضمون الفقهي الذي يحمله المذهب الشافعي في طياته؟
- كيف انتشر المذهب الشافعي في منطقة المشرق؟ ما هي أهم العوامل والدوافع التي ساهمت في انتشاره؟
- هل يا ترى كانت هذه العوامل مشتركة عبر كل أقطار المشرق أو متفاوتة؟
- فيما تمثلت أهم المظاهر والجهود المعتمدة من قبل الحكام والفقهاء في سبيل نشر وتثبيت المذهب الشافعي آنذاك؟ وهل نجحوا في ذلك؟

4- حدود الدراسة:

تمتد الفترة التي تُغطيها هذه الدراسة من القرن الثاني إلى غاية القرن السادس الهجري، إذ أن هذه الفترة تعد من أزهى عصور التاريخ الإسلامي، أما عن الإطار المكاني الذي تغطيه الدراسة هو المشرق العربي الإسلامي: مصر، بلاد الحجاز، بلاد الشام، العراق واليمن.

5- مناهج الدراسة:

إن ضبط مناهج الدراسة أمر خارج عن خيار البحث وإرادته، فالصيغ والفروض التاريخية هي التي تفرض على الباحث المنهج الذي يتبعه حسب ما تمليه مصلحة البحث، لذلك فقد اقتضت عليَّ طبيعة الدراسة اتباع مقاربات منهجية تمثلت في:

- **المنهج الوصفي:** بحكم أنه يمثل القاعدة الأساسية التي ينطلق منها أي بحث تاريخي، بحكم أن الحوادث التاريخية تبنى على حقائق لا على تخمينات شخصية فالوصف هنا ضروري لنقل صورة أمينة وعدم الإخلال بها.

- **المنهج التاريخي:** فهو أساسي في طرح الأحداث وذكر تسلسل جزئياتها وترتيبها ترتيبا زمنيا حسب تسلسل الأحداث.
- وكذلك اعتمدت على أداة التحليل التي لا تعتبر منهجا وإنما أداة مساعدة للمناهج الأساسية لتحليل بعض الأحداث التي تستدعي الشرح والتحليل.

6 – صعوبات الدراسة:

لا شك أن أي بحث علمي لا يخلو من صعوبات والتي وصفها فيلسوف النهضة مالك بن نبي، على أنها دليل أن المجتمع يعمل ويتحدى، لذلك قد واجهتني بعض الصعوبات المتعلقة بسعة الموضوع، مقارنة مع المدة المحددة لإنجازه، ومن هذه الصعوبات:

- جائحة كورونا، ومدى تأثيرها النفسي علي وعلى عملي في المذكرة.
- نقص المعلومات فيما تعلق بفترة تاريخ الدراسة، لأن أغلبية المعلومات المتعلقة بالدراسة تتعلق بفترات لاحقة أي بعد الفترة المدروسة.

7– مصادر البحث ومراجعه:

يستند كل بحث تاريخي على مجموعة من الأوعية العلمية التي تتناول موضوعه، ويستمد البحث أهميته من أهمية المصادر والمراجع، وعلى هذا الأساس اعتمدت على مجموعة من البحوث والدراسات وسأحاول فيما يلي عرض ما تعلق بالموضوع المدروس.

أولا: المصادر

من المصادر التي استندت عليها في التحضير لمذكرتي هي:

– كتب "**طبقات الشافعية**" لكل من الإسنوي وتاج الدين السبكي، فهذا الأخير يعد كتابه من كتب التراجم، والذي طبع لأول مرة بمصر سنة 1324هـ، ثم حقق من طرف الأستاذين محمود الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو سنة 1383هـ الموافقة لـ 1964 ميلادي، وقد أفدت منهما أيما إفادة في العديد من المباحث، فقد تحدثوا عن المذهب الشافعي في الحجاز، وكيف برز في كل من مكة والمدينة المنورة.

– كتب الإمام الشافعي والمتمثلة في كل من "**الأم**" و "**الرسالة**"، فالأم صدر سنة 1410هـ/1990م، ويحتوي على ثمان مجلدات و"الرسالة" يعد أول كتاب كتب في أصول الفقه، وألف في كل من الحجاز، العراق ومصر، ويحتوي على كل من الرسالة القديمة

والرسالة الجديدة، وقد اعتمدت عليه في المبحث الثاني من الفصل الأول الذي يتكلم حول معتقدات المذهب، و تحديدا في المعتقد المتمحور حول الأسماء والصفات.

ومن المصادر الأخرى التي أثريت بها هذا المبحث كتاب "**ذم التأويل**" لابن قدامة في جزئه الأول، والمُحقَقُ من طرف بدر بن عبد الله البدر.

وفي تقديم لمحة عن حياة الإمام الشافعي في المبحث الأول من الفصل الأول كذلك اعتمدت على كل من "**معجم الأدباء**" لياقوت الحموي في جزئه السابع عشر الصادر سنة 1411 هجرية، و"**حلية الأوليات وطبقات الأصفياء**" للأصبهاني في جزئه التاسع، بالإضافة إلى " **تاريخ بغداد**" لمؤلفه الخطيب البغدادي في جزئه الثاني.

ثانيا: المراجع

من ضمن المراجع المعتمد عليها في إنجاز هذا العمل ما يلي:

– كتاب " **تاريخ المذاهب السنية في اليمن**" لأيمن فؤاد رشيد الصادر سنة 1988م، يتناول هذا الكتاب المذاهب السياسية التي ظهرت في اليمن، والذي أفادني في المبحث الخامس من الفصل الثاني المتعلق بالمذهب الشافعي في بلاد اليمن.

– كتاب "**المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية**" لعلي جمعة الصادر سنة 1422هـ، والذي تحدثت وأبرزت فيه طريقة العراقيين ودورها مع ذكر أهم روادها.

– كتاب " **الإسلام بلا مذاهب**" لمصطفى الشكعة الصادر سنة 1971 ميلادية، والذي اعتمدت عليه في المبحث الخامس من الفصل الأول، إذ تحدثت عن فقه الشافعي الذي تناوله مصطفى الشكعة في القسم الخامس من كتابه.

– كتاب " **المذاهب الفقهية الأربعة**" لكل من أحمد الحجي الكردي وعلي الشربجي وأخرون الصادر سنة 2015 م، فقد اعتمدت عليه في المبحث الثالث من الفصل الأول والمتمثل في أصول الفقه الشافعي.

– كتاب "**المذهب الشافعي في الأحساء**" لمؤلفه عبد الإله بن حسين العرفج، الصادر سنة1427 هجرية، والذي أمدني بمعلومات حول انتشار المذهب بإحدى المناطق الحجازية، ألا وهي منطقة الأحساء.

– كتاب " **المدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي**" لعلي الشربجي، الصادر سنة 2002 م، والذي اعتمدت عليه في المبحث الرابع من الفصل الأول المتمحور حول مراحل وأطوار المذهب الشافعي.

ومن ضمن الجرائد التي استقيت منها في مذكرتي جريدة المصري اليوم، وهي صحيفة مصرية مستقلة تصدر عن مؤسسة المصري اليوم، أنشئت عام 2004 م، إذ تناولت الصحيفة مقالا تحت عنوان "الإمام الشافعي بين مذهبي العراق ومصر" وقد اعتمدت عليه شخصيا في المبحث الأول من الفصل الثاني حول انتشار المذهب الشافعي في بلاد مصر.

بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية والبحوث التي لها صلة مباشرة بالموضوع المدروس، لعل أبرزها رسالة دكتوراه لجمال عبد الحبيب عبد القوي الكلدي تحت عنوان المذهب الشافعي في اليمن، فبخلاف كتاب أيمن رشيد فؤاد، هذه المذكرة ساعدتني بشكل كبير في إثراء المبحث المتعلق بالمذهب في بلاد اليمن، إذ تعمقت بشكل مفصل بفضل هذه المذكرة.

أما عن الكتب المترجمة، الكتاب الغني عن التعريف لآدم متز تحت عنوان "**الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**"، الذي يعد مرجعا للمؤرخين و المطالعين المهتمين بالتاريخ الإسلامي.

وبالنسبة للمواقع الإلكترونية اعتمدت على موقع الموسوعة الفلسطينية(encyclopédie Palestine) لأسعد عبد الرحمن، والتي أفادتني بمعلومات تخص المبحث الثالث من الفصل الثاني المتمثل في المذهب الشافعي في بلاد الشام، وغيرها من الأوعية العلمية الأخرى التي اعتمدت عليها خلال البحث في هذا الموضوع وساعدتني على إنجازه.

8- خطة البحث:

من الصعب جدا ضبط خطة بحث الدراسة في أولها وذلك لأن هذه الأخيرة متوقفة على مدى اكتساب المادة الخبرية، فمنهجيا يجب أن تتصف خطة البحث بالمرونة البحثية واستيعابها للتغيرات التي قد تطرأ كلما اتسعت في البحث، وعليه كان من الصعب الضبط النهائي لهذه الخطة إلا أنه في النهاية تم تقسيمها على النحو التالي:

- ✓ **مقدمة:** كانت كإطار منهجي للموضوع، ماهيته، دوافع اختياره والإشكالية التي تتمحور حولها جزئياته، وأهم الدراسات العلمية التي استندت عليها مع الإشارة إلى بعض الصعوبات الموضوعية.
- ✓ **تمهيد:** وهو مدخل تكلمت فيه عن المذاهب وتطورها بمعنى أني قدمت تعريفا لكلمة المذهب.
- ✓ **الفصل الأول:** كان بمثابة تمهيد للدخول إلى صلب الموضوع، ويحتوي على خمس مباحث، أولهما لمحة عن الإمام الشافعي، وثاني مبحث تحدثت فيه حول معتقدات المذهب الشافعي، ومن ثم ركائز المذهب الشافعي خصصته للمبحث الثالث، وأيضا تناولت مراحل وأطوار المذهب الشافعي في مبحث رابع، وأخيرا جهود وآثار المذهب والذي يعد آخر مبحث وخاتم للفصل الأول.
- ✓ **الفصل الثاني** الذي يمثل المحور أي صلب الموضوع، ويحتوي على خمس مباحث، بدأت حديثي عن بلاد مصر، ومن ثم بلاد العراق، والمبحث الثالث حول انتشاره ببلاد الشام، كما تناولت كل من بلاد الحجاز في مبحث رابع، وأخيرًا المبحث الخامس حول انتشار المذهب ببلاد اليمن.
- ✓ **خاتمة** تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث في هذا الموضوع ومحاولة الإجابة على التساؤلات التي طرحت في أول المذكرة.

تمهيد

تمهيد

سأشرع أولًا بتعريف كلمة المذهب في كل من اللغة والعرف والاصطلاح ففي الجانب اللغوي، كلمة مذهب مشتقة في اللغة من الأصل اللغوي ذهب، ومشتق من هذه الكلمة كل من كلمات: الذُّهُوبُ، المذهب، الذهاب، وتحتوي على صيغة أخرى ألا وهي الأصل ذهب، وهي اسم ظرف مكان أو زمان، وقد رأيت من خلال تعمقي في أصل التسمية أن هذه الصيغة سُمي متوضأ مذهبا، لأن الناس تذهب إليه ويقال: "إن الناس يتخذون مذاهب مختلفة، أي أنهم يسلكون طرقا تختلف عن بعضها البعض، وأشير أن الأصل اللغوي يتضمن عدة معاني أبرزهما إثنان الأول هو الحُسن والنضارة والثاني يقصد به المُضي والسير والمرور.

والجانب الثاني هو العرف فيقال: "ذهب الناس لمذهبهم أي أنهم يذهبون لمعتقد معين"

وحول الجانب الثالث الأبرز ألا وهو الجانب الاصطلاحي، فكلمة المذهب اصطلاحا تشير إلى جملة من الأحكام والمسائل الفقهية التي صدرت من إمام أو مجتهد في الفقه، إضافة إلى المسائل التي تُلحق من طرف أتباع المذهب استنادا إلى قواعد الإمام والأصول التي وضعها[1].

وإن المذاهب الأربعة الفقهية المتعارف عليها لقد ظهرت في وقت متأخر من العصر لأنها لم تكن على عهد الصحابة والتابعين، ويرجع الظهور الفعلي للمذاهب إلى اتساع رقعة الدولة الإسلامية، وذلك على يد مجموعة ونخبة من العلماء الربانيين الذين ركزوا وصبوا جُل مجهوداتهم في العلم والدراية، فقد سخر الله بعض عباده الصالحين والأخيار في ضبط هذه المذاهب حيث قاموا بإلحاق كل مذهب على حدى، وذلك حسب أصوله وأُشير إلى أن المذاهب الفقهية تتوفر على وجه تشابه وهو أصول الدين، ألا وهي الركائز والتي سوف أتحدث عنها في وقت لاحق، ويكمن الاختلاف بين المذاهب في الفروع، ويرجع استقرار

[1] عبد الله بن المحسن التركي، **المذهب الحنبلي (دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته)**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2002، ص 13- 18.

الأمة على المذاهب لأنها تلقت القبول مع وجود الأتباع التي كانت مهمتهم نشر المذاهب بخلاف ما حدث مع الغير، أمثال العلماء والأئمة[2].

[2] ابن رجب الحنبلي، **الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة**، ط1، دار عالم الفوائد للنشر، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1418هـ، ص 27، 28.

الفصـل الأول: تعريف المـذهـب الشـافـعـي

- **المبحث الأول:** ترجمة عن الإمام الشافعي رحمة الله عليه(ميلاد- تأليف- وفاته)
- **المبحث الثاني:** معتقدات المذهب الشافعي
- **المبحث الثالث:** ركائز المذهب الشافعي
- **المبحث الرابع:** مراحل وأطوار المذهب الشافعي
- **المبحث الخامس:** آراء الإمام الشافعي

مقدمة الفصل الأول:

يعد المذهب الشافعي من أبرز المذاهب الإسلامية، والذي كان له صدى واسع على متتبعي ودارسي الفقه، لما حظي من اهتمام وبحث وتدوين، وهذا ما سنتعرف عليه أثناء تعرضي لدراسة المذهب.

المبحث الأول: ترجمة عن الإمام الشافعي رحمة الله عليه.

سأبدأ بتقديم لمحة عن إمانا الشافعي الذي هو ومذهبه موضوعا لدراستي

اسمه الكامل: عبد الله بن محمد بن إدريس بن عباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب، فالشافعي هو قرشي النسب[1].

وأما عن ولادته فقد اختلف في محل ولادته ومسقط رأسه، كغيره من الشخصيات التاريخية، فالبعض قال غزة والبعض الآخر يقول أنه ولد بعسقلان[2].

وتذكر بعض المصادر أنه ولد باليمن نسبة إلى إحدى القبائل اليمينة، إلا أنه ولد بغزة و انتقل إلى عسقلان إلى أن ترعرع، ومن ثم انتقلت أمه إلى مكة وهو في سن العشر سنوات وذلك خوفا من ضياع نسبه، أُلحق بالكتاب لحفظ القرآن الكريم فأخذ في تعلم الكتابة، وكان أشد الحرص على استماع الحديث[3].

كان الإمام الشافعي يشبه الرسول صلى الله عليه وسلم في الصورة والخِلقة، حيث رُوي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى بعمه العباس والسائب، قال للسائب هذا أخي، وأنا أخوه فالسائب كان صحابي، إذ قيل أن شافع بن السائب الذي ينسب إليه الإمام الشافعي، وقيل أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم لما تم تسلم قبل إعطاء الفداء، فقال ما كنت أحرم المؤمنين ما طمعوا في، وقد أثبت بالتواتر أن الإمام الشافعي كان فخورا بهذا النسب، وثبت كذلك أنه كان رجلا معتبرا، ذو قدر عالي، ودرجته رفيعة، لدرجة أن العلماء الذين عاصروه كانوا يحسدونه[4].

أما حول حياته العلمية، فقد اتجه نحو الأدب والشعر حيث أقام في بطون العرب لمدى عشرين سنة، حيث كان يأخذ منهم الشعر ولزم في هذه الفترة هزيلا التي تعد من

---

[1] الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، تح: بشار عواد، الجزء الثاني، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002، ص 55.

[2] المرجع نفسه، ص 57.

[3] محمد أبوزهرة، **الإمام الشافعي (حياته وعصره وأراءه وفقهه)**، د ط، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1996م، ص 17.

[4] فخر الدين الرازي محمد بن عمر بن الحسين، **مناقب الإمام الشافعي**، تح: أحمد حجازي السقا، ط1، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، 1986، ص 23، 24.

أفصح العرب إذ كان الإمام يرحل عندما ترحل هذه الأخيرة، وينزل حيثما تنزل، وقد حفظ الشعر على يدها، وبتعلمه من هزيل أخذ يروي هو بنفسه عن أيام العرب[1].

وكذلك اتجه لطلب الفقه، فحضر إلى بعض علماء مكة أمثال ابن عيينة، وعندما كان مالك بن أنس بمكة أخذ عنه العلم واستفاد منه كثيرا، وقام باستعارة كتابة الموطأ من أحد الرجال بمكة، وحفظه في مدة قصيرة، وتمثلت هذه المدة في تسع ليالي وتقدم إلى والي مكة ترجاه أن يكتب له خطابا لوالي المدينة، فاستجاب والي مكة لطلبه، فكتب رسالتين الأولى لوالي المدينة والثانية للإمام مالك والتي سلمت على إثرها للشافعي[2].

وكان تلميذا للعديد من المشايخ والعلماء أمثال: مفتي مكة مسلم بن خالد الزنجي، والإمام مالك الذي سمع منه وروى عنه مدة مكوثه في المدينة المنورة، وحين انتقل الشافعي إلى اليمن التقى بعمر بن أبي سلمة صاحب الأوزاعي، حيث أخذ عنه علم شيخه، وقد التقى بيحيى بن حسان، وأخذ عنه فقه الليث ين سعد، وعندما سافر إلى العراق التقى بمحمد بن الحسن الشيباني فأخد عنه الكثير من الفقه والعلم[3].

أما فيما يتعلق بكنيته كان يطلق عليه اسم أبي عبد الله حيث قال أحمد بن حنبل أنه يحبه لثلاث أسباب أولاً أصله القرشي، السبب الثاني لأنه ابن ابي عبد الله، وثالث سبب أنه من أهل السنة[4].

وكذلك تلقى الإمام الشافعي الفقه والحديث من شيوخ آخرين، فقد أخذ عن شيوخ بمكة وشيوخ بالمدينة، وشيوخ باليمن والعراق، ومشايخه كثيرون، والمشهورون منهم كانوا من أهل الثقة والفتاوى، يبلغ عددهم عشرون، خمسة من مكة واليمن وستة من أهل المدينة المنورة، وخمسة من العراق، فمشايخه الخمسة من مكة تمثلوا في سفيان بن عيينة، ابن أبي عمران الهلالي، ومسلم بن خالد فروة الزنجي، وقد ذكرتهم في الصفحة السابقة، سعيد بن سالم القداح، وداود بن عبد الرحمان العطار، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، ومن أهل المدينة هم مالك بن أنس بن مالك، الأصبحي المدني، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الزهري،

---

[1] ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، الجزء 17، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1411هـ، ص 283.

[2] ياقوت الحموي، المصدر السابق، ص 38.

[3] عبد الكريم زيدان، **المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2005م، ص 147 – 161.

[4] الأصبهاني، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، الجزء التاسع، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1988م، ص 63.

وأما الذين من أهل اليمن فهم مطرف بن مازن الصنعاني، هشام بن يوسف الصنعاني قاضي صنعاء، عمرو بن أبي سلمة التنيسي، يحيى بن حسن بن حيان البكري، ومن أهل العراق محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الحنفي، وكيع بن الحراج، بن المليح الكوفي، حماد بن أسامة بن زيد أبو أسامة الكوفي، إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم البصري، عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الثقفي البصري[1].

وفي اجتهاداته اعتمد الإمام الشافعي على جملة من الاجتهادات ومتمثلة في مراجعته لأصول الاستنباط، وإعادة تصنيف كتابه الرسالة، وقام بمراجعة اجتهاده والنظر فيها، وإعادته للقياس الأرجح وأثناء قراءتي للكتاب الدكتور لمين الناجي القديم والجديد في فقه الشافعي الصفحة 224، أعاد القياس وبالإضافة إلى بعض الدلائل الأخرى، وذلك من أجل تحري الحق، وأن الصواب يحتمل الخطأ[2].

وبعد دراسته في فترات لاحقة قام الإمام الشافعي بتغيير اجتهاده وهذا راجع لبعض الأسباب والدوفاع والمتمثلة في تغير البيئة والأعراف بين كل من مصر والعراق، وهذا سبب مشهور ذكر بين العديد من الباحثين، فقد جعلوا هذا السبب المذكور دليلا على تغيير الأحكام الشرعية، وخصوصا أن المجتمع المصري قد أثر على اجتهادات الإمام، وبذلك فعل العادات والتقاليد المصرية المتعارف عليها[3].

وقد كان الإمام الشافعي قويا في إدراكه العلمي، كان ذو ذاكرة قوية، كان حاضر البديهة بمعنى أن ذهنه لم يكن مشتتا، بعيد المدى في فهمه، وكان يتجه في دراسة الحوادث، وكانت نتيجة اتجاهه إلى الكليات هو وضع علم أصول الفقه.[4]

شغل الشافعي الناس بعلمه وعقله، فقد أثر فيهم وعلى نفوسهم، وقد قام بتدريس خلافات الفقهاء وبعض الصحابة، وعندما يأتي الصبح يجيئه أهل القرآن فعندما تشرق الشمس ويأتي يوم جديد يُقبل عليه أهل الحديث، فيتساءلون عن تفسيره ومعانيه، وعندما

---

[1] أكاديمية القاسمي، موقع الإمام الشافعي، نشر يوم 5 مارس 2014م ، نشر على موقع أكاديمية القاسمي: www.al-kasimy.com، شوهد يوم: 2020/02/04، 10:38.

[2] لمين الناجي، **القديم والجديد في فقه الشافعي**، ط2، دار ابن القيم– ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ص 224.

[3] محمد الطيب اليوسف، **المذهب عند الشافعية**، ط1، دار البيان الحديثة، الطائف ، المملكة العربية السعودية، 1421هـ، ص 64.

[4] محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، د س، ص 424.

ترتفع الشمس تستوي الحلقة لأجل المذاكرة، وعندما يرتفع الضحى تفرقوا، وبعدها يأتوا أهل العربية والعروض والنحو والشعر ويبقون إلى غاية انتصاف النهار[1].

وقد قام بتأليف عدة مؤلفات منها المطبوعة ككتاب "**الأم**" وأملاه على تلاميذه والآخر اختصره وقام بجمعه من كتبه وهو من أبرز كتبه المطبوعة (وقد اعتمدت عليه أنا شخصيا في المذكرة)، وكذلك يوجد كتاب الرسالة المشهور بالرسالة المصرية، والإمام الشافعي أطلق عليه تسمية أخرى غير اسمه الأصلي ألا وهي "**الكتاب**" أو "**كتابنا**"، ويعد هذا الكتاب أول مصنف في أصول الحديث والفقه معنا، وقد أحرز الشافعي التقدم خصوصا في وضع أصول الفقه، ويتضمن أصول الفقه كنسبة أرسطو إلى علم المنطق[2].

وكذلك كتاب "**الأم**" الذي يعد من أبرز الكتب التي ألفها الشافعي، وقد ألف هذا الكتاب بعد استقراره ببلاد مصر، ويتضمن هذا الكتاب آراء الشافعي الجديدة، ويحتوي كتاب الأم على ثمانية أجزاء، وهو مرتب حسب أنواع الفقه، فقد بدأ بعد البسملة بأقوال الطهارة، وهذا الكتاب كان يسمى بكتاب الربيع، ويمثل مجموع الكتابات التي شملت المذهب الشافعي، فقيل عن الإمام أنه كان يدرسه والقرآن دائما، وعندما يأتي المساء يصلي صلاة المغرب، وينظر في كتاب الربيع "**الأم**" ويُعرف لدى العلماء إلى الآن على أن كتاب "**الأم**" هو من تأليف الشافعي، وفي الحقيقة هذا الكتاب ليس من تأليفه وإنما هو من تأليف الربيع[3].

وأما عن مرضه ووفاته فقد تعددت الأقوال حول مسألة وفاة الإمام الشافعي، فالبعض يرجعها إلى ظهور علة البواسير عليه عندما كان بمصر، إذ أنه يظن أن هذه العلة سببها كثرة استعماله اللبان، إذ كان يستعمله للحفظ مدة أربع سنوات لكي يواصل دروسه وأبحاثه ومناظراته أثناء الليل، حيث أن الدأب والنشاط في طلب العلم هو دواؤه الوحيد، ومن احدى الأسباب حول وفاته أنه يوجد رجل من أصحاب مالك بن أنس يسمى قيان عرف بمناظراته

---

[1] سامي المغلوث، **أطلس الفرق والمذاهب في التاريخ الإسلامي**، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1438هـ/ 2017م، ص 190.

[2] مناع القطان، **تاريخ التشريع الإسلامي**، د ط، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، د ت، ص 369.

[3] محمد طارق مغربية، **المذهب الشافعي (دراسة عن أهم مصطلحاته وأشهر مصنفاته ومراتب الترجيح فيه)**، ط1، مطبعة الفاروق، دمشق، سوريا، 2011م، ص 272.

المتكررة للشافعي، ومن الأسباب الأخرى حول مسألة وفاته أن ابن أبي السمح ضربه بمفتاح من حديد، فمرض حتى مات[1].

ومهما تعددت الأسباب ولعل أبرزها المرض، ففهي هذه الحال عند آخر حياته بالدنيا دخل عليه تلميذه المزني إذ سأله عن حاله، فقال له الشافعي أنه أصبح قريبا من الموت ولم يدري أن تصير روحه إلى الجنة أقرب[2].

[1] عبد الغني الدقر، **الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر 150هـ – 204هـ**، ط6، دار القلم، دمشق، سوريا، 1996 م، ص 175.

[2] المرجع نفسه، ص 177، 178.

المبحث الثاني: معتقدات المذهب الشافعي:

وهنا سأبد بتقديم أبرز معتقدات المذهب وأهمها:

إن دين محمد دين عزيز إذ هو دين القول والفعل فلا يتقبل أن يتعلم العلم الشرعي الصحيح، إلا ممن صحت عقيدته، وحسن عمله، فمن الذنوب العظيمة أن يقول الإنسان مالا يفعل أو أن يبتغي بعلمه غير الله، أعاذنا وإياكم، فالله كان موجودا قبل خلق المخلوقات، كان موجودا قبل المكان وقبل خلق السماء وقبل الجهات وقبل العرش والماء، وقبل كل شيء، وهذا مصداقا لقول رسول الله، فالله لا يتغير، موجود قبل الخلق بلا مكان وهو الآن على ما عليه كان، أما أهل الحق فقد أجمعوا على تنزيه الله عن المكان والجهات والحد والتغيير والحدوث والجلوس والقعود وغيرها من العقائد التي تبثها المشبِهة بين المسلمين.

وقد ثبت عن الإمام الشافعي أنه قال: إنه تعالى كان ولا مكان فخلق المكان وهو على صفة الأزلية كما كان قبل خلقه المكان لا يجوز عليه التغيير في ذاته ولا التبديل في صفاته[1].

ويقول كذلك في إثبات إستواء الله على عرشه، إذا قال رحمة الله عليه أن النفس غير المؤمنة لا يصح التفكير بها، وإن كانت مؤمنة اعتقها لأن هذه النفس أقرت بإسلامها وإيمانها، وأقرت بأن ربها في السماء وعرفت هذه النفس ربها بصفة العلو والفوقية، بمعنى أن الشخص الذي يُقر باستواء الله على عرشه هو إنسان مؤمن، وقد احتج الشافعي رحمة الله عليه على المخالفين في قولهم بجواز اعتاق الرقبة الكافرة في الكفارة، وذلك لإعتقادهم بأن الله سبحانه فوق خلقه، وفوق سبع سموات على عرشه، كما هو معتقد المسلمين من أهل السنة والجماعة سلفهم وخَلَفُهم[2].

وكذلك اعتقد حول القدر حيث قال: " ما شئت كان وإن لم أشأ، وما شئت إن لم تشأ لم يكن خلقت العباد على ما علمت ففي العلم يجري الفتى والمسن على ذا متت، وهذا خذلت وهذا أعنت و ذا لم تعن فمنهم شقي ومنهم سعيد ومنهم قبيح ومنهم حسن، وقال كذلك: " مشيئة العباد هي إلى الله تعالى، ولا يشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين، فإن

[1] الزبيدي، **إتحاف السادة المتقين**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، ص 24.

[2] عبد العزيز الراجحي، **شرح عقيدة السلف وأصحاب الحديث**، ط1، د د ن، د م، 1437 هـ، ص 5.

العباد لم يخلقوا أعمالهم وإن القدر خيره وشره لله عز وجل وإن عذاب القبر حق ومسألة أهل القبور حق، والبعث حق، والحساب حق، وقد أقر الشافعي أن الأمة لا تقر بالقدر هي مجوس الأمة، إذ يقولون إن الله لا يعلم بحدوث المعاصي[1].

وأيضا تناول الإمام الشافعي مسألة تبين معنى التوحيد، حيث قال الإمام: " مُحالٌ أن يُظَنَّ بالنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم أنه علَّم أمَّتَه الاستنجاءَ ولم يعلِّمْهم التوحيدَ"، والتوحيد هو ما قاله النبي والمعنى المقصود هنا أن التوحيد ليس كما ابتدعه المتكلمون بل هو موضع في النص الذي احتج به وهو قوله: "حتى يقولوا لا إله إلا الله"، وفيه البرهان على أن عصمة الدم المشترك إنما يكون بنطقه هذه الشهادة العظيمة، و جل الإمام كلامه التي حصلت من الكافر بحكم إسلامه، فمعنى التوحيد لدى الشافعي هو توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين، وتوحيد أهل الباطل الخوض في الإعراض والأجسام، وكذلك تفسير التوحيد عند الأمة وصوابه قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له والتي قال عنها رسوله الله: " من جاء بها مُخلصا دخل الجنة"[2].

وإن معتقد التوحيد من المعتقدات المهمة في المذهب الشافعي والتي أشاد بها الإمام الشافعي كثيرا، وأعطاها مكانة مميزة، حيث قال الشافعي من حلف بالله أو باسم من أسمائه فحنث عليه الكفارة، ومن حلف بشيء غير الله مثل أن يقول الرجل الكعبة، وأبي كذا وكذا ما كان، فحنث فلا كفارة عليه، ومثل ذلك لا كفارة عليه ويمين بغير الله، فهي مكروهة منهي عنها من قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن الله عز وجل نهاكم عن أن تحلفوا بآبائكم ومن كان حالفا فليحلف بالله أو ليسكت[3].

وقد قام الشافعي في تعليل ذلك أن أسماء الله غير مخلوقة، فمن حلف باسم الله، فحنث فعليه الكفارة[4].

---

[1] جمال المراكبي، **عقيدة الشافعي**، نشر يوم 2010/10/05، شوهد يوم:2020/02/06، 10:49.

[2] عبد العزيز العنقري، **جهود الشافعية في تقرير توحيد العبادة**، ط1، دار التوحيد، الرياض، المملكة العربية السعودية، د ت، ص 53- 57.

[3] البخاري، **صحيح البخاري**، ط1، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، 1423هـ / 2001 م، ص 530.

[4] ابن ابي حاتم، **آداب الشافعي ومناقبه**، المحقق: عبد الغني عبد الخالق، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 193.

كذلك قال حول الصفات والأسماء من حلف بالله، أو بإسم من أسمائه، إذ قال: " إن الله عز وجل نهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فيحلف بالله أو ليسكت، وقد علل الشافعي بأن أسماء الله غير مخلوقة، فمن حلف باسم الله فحنث فعليه الكفارة"[1].

وقال: " القول في السنة التي أنا عليها، ورأيت أصحابنا عليها، أهل الحديث الذين رأيتهم، وأخذت عنهم مثل: سفيان ومالك وغيرهما الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، وأن الله تعالى على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء، وأن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا كيف شاء"[2].

وقال كذلك في كتابه الرسالة: " الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه، وفوق ما يصفه به خلقه"[3].

وقال كذلك الشافعي نثبت هذه الصفات التي جاء بها القرآن ووردت بها السنة، وننفي التشبيه عنه، كما نفي عن نفسه، فقد استدل من القرآن الكريم وتحديدا الآية رقم 11 من سورة الشورى، إذ قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[4].

وسُمع الشافعي يقول في قول الله عز وجل: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ سورة المطففين الآية 15، بمعنى أعلمن بذلك أن ثم قوما غير محجوبين ينظرون إليه، لا يضامرون في رؤيته[5].

وقد سئل عن صفات الله عز وجل، وما ينبغي أن يؤمن به، فقال لله تبارك وتعالى أسماء وصفات الله عز وجل، وما ينبغي، جاء بها كتابه وخبر بها نبيه صلى الله عليه وسلم أمته، لا يسع أحدًا من خلق الله عز وجل قامت لديه الحجة أن القرآن نزل به، وصح عنده قول النبي– صلى الله عليه وسلم– فيما روي عنه العدل خلافه، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه، فهو كافر بالله عز وجل، فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور

---

[1] ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ص 193.

[2] ابن القيم، **اجتماع الجيوش الإسلامية**، تح: رائد بن أحمد النشيري، ط1، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، 1431 هـ، ص 165.

[3] الشافعي، **الرسالة**، المحقق: أحمد محمد شاكر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1410 هـ / 1990 م، ص 7.

[4] الذهبي، **السير**، الجزء 20، تح: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم، ط9، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1413 هـ، ص 341.

[5] اللالكائي، **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، الجزء 2، المحقق أبو نشأت بن كمال المصري، د ط، دار طيبة، د م، 2001 م، ص506.

بالجهل لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالدراية والفكر، ونحو ذلك إخبار الله عز وجل أنه سميع"، وسمع من رسول الله صل الله عليه وسلم، ولكن تثبت هذه الصفات، وينفي التشبيه، كما نفي ذلك عن نفسه تعالى ذكره فقال:﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وإن هذه المعاني التي وصف الله عز وجل بها نفسه ووصفه بها رسوله لا يدرك حقيقتها، فقد عاين وسمع الشافعي هذه الصفات من الرسول صلى الله عليه وسلم[1].

وكذلك اعتقاده حول الصحابة إذ قال أن الله أثنى وبارك على أصحاب رسول الله في كل من القرآن والتوراة والانجيل، وأن الصحابة لهم الفضل، فقد رحمهم الله وهنأهم بما آتاهم من بعد ذلك ببلوغ أعلى منازل الصديقين والشهداء، وأن الصحابة تميزوا بالعزم والإرشاد، وأنهم قد عرفوا القدر العالي من السنة وهم فوق الجميع في العلم والاجتهاد والأجر والاستدراك والاستنباط، وأراء الصحابة أولى من أراء الآخرين، وقد قال الإمام الشافعي أن أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم هم أبوبكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي – رضي الله عنهم– [2].

وكذلك تحدث الإمام الشافعي عن معتقده في الكلام والخصومات في الدين، حيث أشاد عن هذا المعتقد في العديد من الأقوال أهمها:

قال الإمام الشافعي: " ما ناظرت أحدا في الكلام إلا مرة، وأنا أستغفر الله عن ذلك" وقال أيضا: " لو أردت أن أضع على كل مخالف كتابا كبيرًا لفعلت، ولكن ليس الكلام من شأني، ولا أحب أن ينسب إلى منه شيء"، وقال: " من ارتدى شيء من الكلام لم يفلح فلم يرى أحدا أفلح في كلام ارتداه"، وقال أن يبتلي الله المرء بما نهى الله عنه خلا الشرك بالله خير من أن يبتليه بالكلام"[3].

وقد قام الشافعي بإبطال التبرك الممنوع، فلابد من الإنسان أن يلتمس البركة في الأشياء وذلك بناءا على الظنون والأوهام بلا مستند من شرع الله، وأن يجاوز في التماس البركة الحقيقية ووسائل الشرع، فإن الشرع إذا بين لشيء من الأشياء بركة ما حدد الوسائل التي تجتلب بها تلك البركة، وإن الناس يبتدعون لتحصيل بركته المزعومة أمورًا لا دليل

[1] ابن قدامة، **ذم التأويل**، تح: بدر بن عبد الله البدر، الجزء الأول، ط1، الدار السلفية، الكويت، 1406هـ، ص 124.

[2] البيهقي، **مناقب الشافعي**، ط1، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، 1391، ص 432، 433.

[3] البيهقي، المصدر نفسه، ص 535.

عليها ولا مستند لها، وقد اعتنى الشافعية بما روى البخاري ومسلم عن عمر حين قبَّل الحجر الأسود حيث قال: "إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ "[1].

[1] ابن أبي حاتم، المصدر السابق، ص 70، 71.

المبحث الثالث: ركائز المذهب الشافعي

لقد اعتمد الإمام على عدة أصول لتدوين مذهبه، ومن ضمنها القرآن الكريم والسنة النبوية، الإجماع، القياس، قول الصحابي إن لم يكن له مخالف، وسد الذرائع، وسأبدأ في شرحها.

1- القرآن الكريم:

يعد القرآن الكريم لدى الإمام الشافعي هو أصل الدين، وهو المصدر الأول للتشريع الإسلامي، لمختلف المسائل والأحكام فقد قال عنه في هذا الصدد أنه هو الدليل على سبيل الهدى، وفي قول آخر للإمام الشافعي نفسه، وهنا يحاول تبيين منزلة القرآن الكريم الكبرى، إذ يقول: " وليس يؤمر أحد أن يحكم بحق إلا وقد علم الحق، ولا يكون الحق معلوما إلى عن الله نصا، أو دلالة من الله، فقد جعل الله الحق في كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم" وقد بين الإمام بهذا القول أن القرآن الكريم هو الحقيقة وبه يعلى صوت الحق[1].

2- السنة:

تعرف لغويا بأنها المنهج والطريقة والسبيل، ويستوي في ذلك الطريقة المحمودة والمذمومة، وسنة الله أحكامه وأمره ونهيه، وسنها الله للناس أي بينها وفضلها، والسنة أي السيرة حسنة كانت أم قبيحة لقوله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ ﴾[2].

يقصد أيضا بالسنة سنتها سنًا واستنتها والسنة الطبيعية.

إذ قيل: امض على سنتك أي وجهك وقصدك فسنن الطريق وسننه وسنة نهجه الذي يسير عليه، ويقال: ترك فلاك لك سنن الطريق وسننه أي جهته والمستسن الطريق المسلوك، ويقال: تسنن الرجل على عدوه أي مضى على وجهة معينة دون سواها[3].

---

[1] أحمد الحجي الكردي، علي الشربجي وأخرون، المرجع السابق، ص 140، 141.

[2] مجموعة مؤلفين، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، الجزء الخامس والعشرون، ط1، مطابع دار الصفوة، القاهرة، مصر، د ت، ص 275.

[3] أبو الحسن على ين إسماعيل بن سيده المرسي، **المحكم والمحيط الأعظم**، الجزء الثامن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000 م، ص417.

أما السنة اصطلاحا فعرفت من قبل علماء الحديث على أنها كل ما أُثر عن النبي – صلى الله عليه وسلم– من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو سيرة، سواء أكان ذلك قبل البعثة أم بعدها، وعليه فالسنة بهذا مرادفة للحديث النبوي[1].

وفي تعريف آخر صادفني أثناء البحث فهي كل ما انتقل إلينا عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– سواء بني عليه عمل أم لا، وهي فرض أو واجب أو سنة أو مستحب، أو من شمائل النبي –صلى الله عليه وسلم– [2].

أما التعريف الثالث والمُعرّف من قبل الأصوليين، الذي يعد مختلفا عن بقية التعاريف بشكل قليل، أي هي قول من رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وكل تصرف منه وكل تقرير أي كل ما رآه ولم يمنعه أو وافق عليه بسكوته[3].

وقد كان الإمام الشافعي يقر بوجوب العمل بالسنة النبوية، وهذا يرجع إلى ما فرضه الله في القرآن من طاعة الرسول، وذلك استنادا لقوله: " فقد فرض الله في كتابه طاعة رسوله والانتهاء إلى حكمه، فما قيل عن رسول الله، فيفرض الله قبل"

وبالتالي من هذا الكلام أرى أن السنة مبنية للقرآن و تكون معه في نفس المرتبة أي مرتبة واحدة، وذلك من حيث وجوب العمل بهما، وقد تصدى الإمام الشافعي للرد على الفئات الثلاثة التي تنكر حجية السنة، إذ قام بالدفاع عنها، فالطائفة الأولى أنكرت حجية السنة، والثانية أنكرت ما زاد منها على القرآن، أما الطائفة الثالثة والأخيرة أنكرت حجية أخبار الآحاد أو ما تُعرف لدى الإمام الشافعي بأخبار الخاصة[4].

فالسنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وقد واصل الإمام الشافعي حديثه عنها في كتابه "الرسالة" وتحديدا في الصفحتين 91 و 92، إذ قال: " وسنن رسول الله مع كتاب الله وجهان أحدهما نص كتاب فاتبعه رسول الله كما أنزل الله، والآخر جملة بين رسول الله فيه ما أراد بالجملة وأوضح كيف فرضها عاما أو خاصا، وكيف أراد أن يأتي

---

[1] محمد عبد الله أبوبكر باجعمان، **السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والعمل**، ط1، د م، د ت.

[2] النسائي، **سنن النسائي**، د ط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1992 م، ص 64.

[3] ابن ماجة، **سنن ابن ماجة**، د ط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، 1952 م، ص 203.

[4] أحمد الحجي الكردي، على خالد الشربجي وآخرون، **المذاهب الفقهية الأربعة (أئمتها، أطوارها، أصولها، آثارها)**، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 2015 م، ص 140، 141.

به العباد، وكلاهما اتبع فيه كتاب الله، فلم أعلم من أهل العلم مخالفا في أن سنن النبي من ثلاثة وجوه، فاجتمعوا منها على وجهين، والوجهان يجتمعان ويتفرعان، أحدهما ما أنزل الله فيه نص كتاب، فبين رسول الله مثل ما نص الكتاب، والآخر مما أنزل الله جملة كتاب، فبين عن الله معنى ما أراده وهذان ما نص الكتاب، والآخر مما أنزل الله فيه جملة كتاب فبين عن الله معنى ما أراده" وهذان الوجهان اللذان لم يشهدا اختلاف، وللسنة كذلك لها أهمية فهي تبين مبهم القرآن الكريم[1].

وللسنة النبوية أنواع وتتفرع على ثلاثة أنواع ألا وهي النوع الأول:

أ- السنة القولية:

ويقصد بها الأحاديث الكريمة الصادرة عن الرسول- صلى الله عليه وسلم- فالأحاديث النورانية هذه تكون جزءا من السنة وهي البيانات التي لم ترد في القرآن الكريم، ولكن أخذت في كتب الفقه كتأسيس الكثير من الأحكام كقول الرسول – صلى الله عليه وسلم- "لا وصيت لوارث" أي لا يستطيع من يخلف ماله لورثته أن يوصي ببعض ماله لوارث دون آخر، يستطيع أن يتبرع بجزء من ماله على ألا يزيد عن الثلث للمؤسسات الخيرية، ولكنه لا يستطيع تعيين المقادير التي يأخذ منها كل وارث من الميراث، بل الكتاب والسنة هما اللذان يعينان هذه المقادير، وهناك حديث آخر عن مقدار الزكاة في الزرع " فيما سقت السماء والعيون العشر، وما سقى بالنضج نصف العشر." والمراد بما سقى بالنضج أي ما سقى بواسطة الحيوانات، وفي حديث أخر حول أصول الفقه هو " لا ضرر ولا ضرار" أي لا يجوز الإضرار بأحد ولا مقابلة الإضرار بالإضرار[2].

ب- السنة الفعلية:

وهي السنة النابعة عن أعمال رسول الله – صلى الله عليه وسلم- وسلوكه وتصرفاته، فمثل ما ورد في القرآن الكريم حول أداء الصلاة، وجاء في بعض الآيات أن يركعوا ويسجدوا، ومع أنه ورد فيه ذكر بعض الأوقات بشكل عام إلا أنه لم يتم بشكل مفصل ودقيق ذكر الأوقات، ولا عدد الصلوات ولا عدد الركعات، ولا كيفية أدائها، ولا المفروضة منها أو

---

[1] الشافعي، المصدر السابق، ص 91، 92.

[2] محمد فتح الله كولن، **السنة النبوية (تقييدها ومكانتها في الشريعة الإسلامية)**، ط3، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1425هـ/ 2005 م، ص 17، 18.

الواجبة أو النافلة ولا الأمور التي تبطل الصلاة، كل هذه الأمور بيّنها النبي– صلى الله عليه وسلم– في أقواله إذ قال: " صلوا كما رأيتموني أصلي" فأشار إلى التشريع الخاص بالسنة، وهذا وارد بالنسبة لمناسك الحج، فكثير من العلماء أخطأوا في هذا الأمر، وحتى من قاموا بالتأليف الرسول والكتب حول مناسك الحج لم يستطيعوا أدائها دون الاستعانة بإرشاد السنة النبوية، وهناك حادثة مروية عن ابن الهمام في هذا الموضوع، أي أن مناسك الحج المعقدة بعض الشيء مثلها في ذلك مثل الصلاة، وضحت بالسنة النبوية.

ج– السنة التقريرية:

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما يرى تصرفا لا يعجبه من بعض أصحابه ينسبه هؤلاء الأصحاب دون أن يذكر اسما معينا ولا يهتك سرا، إذا صعد المنبر ويقول: "ما بال أقوام يفعلون كذا وكذا""، ومع كونه متسامحا جدا عندما يتعرض لنفسه فلا يقوم بالانتقام لنفسه بل يصفح، إلا أن الأمر إن تعلق بانتهاك حرمة من حرمات الله فلا يسكت أبدا، وكان أحيانا لا يمنع تصرفا معينا بل يسكت عنه، أي يعلن إقراره ورضاه بسكوته، وهذا يشكل القسم التقريري من السنة، ومن أمثلة ذلك مثال: خرج صحابيان في سفر فلم يجدا ماء فتيمما وصليا وبعد مدة وجد الماء ولم ينقض بعد وقت الصلاة فتوضأ أحدهما وأعاد الصلاة ولم يفعل الآخر، ثم جاءا إلى النبي – صلى الله عليه وسلم، فقال للذي لم يعد الصلاة "أصبت السنة" وقال للذي أعاد الصلاة " لك الأجر مرتين"[1].

3– القياس:

وهو الأصل الثالث والركيزة الثالثة في ركائز الشافعي، إذ يعد هذا الأخير من أبرزهم وأهمهم، وقد تعددت التعاريف حول مصطلح القياس وذلك في معنييه اللغوي والاصطلاحي، ففي المعنى اللغوي أشار ابن منظور في معجمه لسان العرب في الصفحة 187 إلى القياس لغة، فقال عنه أنه يستعمل في معنيين اثنين، المعنى الأول الأدق والأصح ويقصد به التقدير، فيقال قدر الشيء أي قاس الشيء يقيسه قيسا إذا قدره على مثاله، والمراد بالمقياس المقدار بمعنى أن القياس يعني القدر[2].

[1] محمد فتح الله كولن، المرجع السابق، ص 18، 19، 20.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء السادس، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، د ت، ص 187.

أما في المعنى الاصطلاحي يقصد به أصل الرأي ومجال الاجتهاد وبه تثبت أكثر الأحكام، فالقياس هو حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما[1].

وفي تعريف اصطلاحي ثاني القياس هو إثبات حكم الأصل في الفرع، بعلة جامعة بينهما[2].

والتعريف الثالث فيراد بالقياس أنه عبارة عن مساواة فرع بأصل في علة حكمه[3].

والقياس يكون عن الأركان التالية:

1-المقيس عليه أو الأصل أو المشبه به أو الملحق به وهو المحل الذي يثبت الحكم فيه بنص.

2-المقيس (أو الفرع أو المشبه أو الملحق) وهو المحل الذي لا نص فيه.

3-حكم الأصل وهو الحكم الثابت في الأصل ويراد إثبات مثله للفرع.

4-العلة هي المصلحة التي شرع الحكم لرعايتها أو بعبارة أخرى هي المصلحة المعتبرة في تشريع الحكم والغاية المتوخاة من العمل به، وبمعنى أخر الغرض الذي هدف إليه المشرع من وضع النص أو العلة التي اقتضت الحكم[4].

أما شروط القياس فقد اشترط الأصوليون للقياس شروطا بعضها يرجع إلى حكم الأصل ومنها ما يشترط في الفرع، ومنها في العلة، والشروط هي أن يكون حكم الأصل شرعي إذا كان الملحق به حكما شرعيا فلا يلحق بالحكم الشرعي بالحكم اللغوي ولا بالعقلي:

- أن يكون حكم الأصل معللا بعلة يدركها العقل
- ألا يكن حكم الأصل منسوخا لأن المفروض أن الحكم يتعدى من الأصل إلى الفرع ويخضع الفرع لنص الأصل إذا كان منسوخا يكون القياس باطلا.

---

[1] ابن جزي، **تقريب الوصول**، المحقق: محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، ط2، المدينة المنورة، السعودية، 1423هـ/ 2002 م، ص185.

[2] الغزالي، **شفاء الغليل**، المحقق: حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، 1390هـ/ 1971 م، ص 18.

[3] المرتضى، **الذريعة**، الجزء الثاني، تح: أبو قاسم كرجي، د ط، د م ن، 1248 هـ، ص669.

[4] مصطفى إبراهيم الزلمي، **أصول الفقه في نسيجه الجديد**، الجزء الأول، ط5، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر، 2009 م، ص114، 115.

شروط حكم الفرع

أن تتوفر في الفرع علة حكم الأصل وأن لا يرد في الفرع نص أو إجماع يدل على حكم وأن لا يتقدم حكم الفرع في الثبوت على حكم الأصل بالإضافة إلى عدم وجود فارق أو مانع يحول من دون تعدي حكم الأصل.

شروط العلة:

أن تكون موجودة بحسب الظن الغالب للمجتهد في كل من المقيس والمقيس عليه، بدرجة متساوية أو متفاوتة وأن لا تكون ملغاة في الفرع بنص صريح وألا تكون العلة مانع يمنعها من التأثير على حكم المقيس، وأن تكون وصفا ظاهرا أي واضحا محسوسا، ولا تكون وصفا قاصرا على الأصل[1].

ولقد كان الإمام الشافعي مجتهدا في إخراج الرأي الذي يمكن أن يسير عليه ولذلك يقرر الشافعي أن القياس هو الاجتهاد والقياس في نظره هو إلحاق غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه لاشتراكه معه في علة الحكم، ويثبت الشافعي القياس على أنه أصل من الأصول لمعرفة ما يدل عليه الكتاب والسنة وذلك على مقدمتين:

أولا: أن كل أحكام الشريعة عامة لا تفرض في حادثة دون حادثة ولا في زمان دون زمان وما دامت كذلك، فإنه لا من بيان الحكم الشرعي في كل ما ينزل بالإنسان في كل ما يقع منه من حوادث، وهذه إما أن تثبت بالنص الصريح، وإما أن تحمل على نص بقياس ما لم ينص عليه ما جاء به نص، فيقول في ذلك رضي الله عنه: " كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم وعلى الحق فيه دلالة موجودة، وعليه إذا كان بحكم فيجب اتباعه، وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق بالاجتهاد"

وهذا الكلام معناه أن الشريعة عامة، فإن وجد النص الصريح اتبع وإن لم يوجد اتجه المجتهد إلى تعرف الحكم بما تشير إليه أحكام الشريعة[2].

ثانيا: أنه يقسم أحكام الشريعة إلى قسمين علم قطعي يثبت بالنصوص القطعية التي تكون دلالتها على الأحكام قطعية، والقسم ظني يكتب في العلم بين الظن الراجح ، ويقول أن العلم الذي وجب القطع هو علم في الظاهر والباطن، أي لا يسع مسلما أن ينكره ولا يعمل

[1] عبد الكريم زيدان، **الوجيز في أصول الفقه**، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، العراق، 1964 م، ص 163.

[2] محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص 440.

بموجبه، والذي يترتب عليه ظن راجح هو علم في الظاهر ولا يجب في الباطن، بمعنى يجب العمل به والخضوع، وإذا الكره لا يكفر المنكر، ويضرب رضي الله عنه الأمثلة على وجود الأخذ في أحكام الشريعة، فالقاضي قد يقتل المتهم بشهادة الشهود، والأمارات الدالية على صدقهم عدالة وتزكية، وظهور الصلاح عليهم، وعدم وجود ما يدفعهم إلى الكذب أو يرجحه لان لو ترك القضاء على الجناة لضاعت الأموال وذهبت الدماء.

ولا يعتبر القياس إثبات حكم من المجتهد بل يعتبره بيانا لحكم الشرع في المسألة التي يجتهد فيها المجتهد[1].

4- قول الصحابي إذا لم يعلم له مخالف

وهي الركيزة الرابعة المعتمد عليها في المذهب الشافعي والتي تعرف على أنها حجة إذا خلت المسألة من الكتاب والسنة والإجماع، بمعنى إن لم يوجد دليل في الثلاث الركائز المذكورة يلجأ إلى قول الصحابة، وقد أشاد الإمام الشافعي بهذه الركيزة في كتابه "**الأم**"، إذ قال الشافعي إن لم هناك دليل يلجأ إلى أقوال الصحابة ألا وهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أقوال أبي بكر وعمر وعثمان، لأن أقوالهم بمثابة دليل، وقال عن هذه الركيزة أنها مقدمة عن القياس وذلك استنادا إلى قوله: " إنما الحجة في الكتاب أو السنة أو أثر عن بعض أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم– أو قول عامة المسلمين، ولم يختلفوا فيه، أو قياس داخل في معنى بعض هذا"، وقال في حالة اختلاف أقوال الصحابة معنى وجود تضارب في الأقوال يؤخذ قول الصحابي الذي معه القياس[2].

5- الإجماع:

الإجماع هو إحدى الركائز الأساسية للمذهب، فلغة الإجماع هو العزم، فيقال أجمع فلان على كذا إذا عزم عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ﴾ أي أعزموا عليه، وقوله عليه السلام: " لا صيام لمن لم يجمع الصيام، ومن معانيه الاتفاق ويقال أجمع القوم على كذا أي اتفقوا عليه، والفرق بين المعنيين أن الإجماع بالمعنى الأول متصور من واحد وبالمعنى الثاني لا يتصور إلا من اثنين فما فوقهما، ثم لقائل أن يقول المعنى الأصلي له العزم، وأما الاتفاق فلازم اتفاقي ضروري للعزم من أكثر من واحد، لأن الاتحاد متعلق

[1] محمد أبو زهرة المرجع السابق، ص 441.

[2] أحمد حجي الكردي، المرجع السابق، ص 143 – 145.

بالجماعة بوجوب اتفاقهم عليه، أن العزم يرجع إلى الاتفاق لأن من اتفق على شيء فقد عزم عليه بمعنى ليس بمطرد، و لا أنه مشترك، ويختلف الأصوليون في تعريف الإجماع اختلافا كثيرا تبعا لاختلافهم في كثير من مسائل الإجماع المتعلقة بأركانه وشروطه وأحكامه[1].

والإمام الشافعي أقر بحجية الإجماع بأنه يأتي في المرتبة الثالثة بعد الكتاب والسنة، وقد استدل على حجة هذه الركيزة من القرآن الكريم، سأذكرها فيما بعد في الصفحة التالية، وكذلك من قوله في تقرير هذا الأصل على الترتيب المذكور: "والعلم من وجهين، اتباع أو استنباط" فالإتباع إتباع كتاب، فإن لم يكن فسنة، فإن لم تكن، فقول عامة من سلفنا لا نعلم له مخالف"، وقد سئل الإمام الشافعي في سياق طويل ناقش فيه الإجماع قال: " فهل من إجماع؟ قلت: نعم، نحمد الله كثيرا في جملة الفرائض الذي لا يتسع جهلها، وذلك الإجماع هو الذي لو قلت أجمع الناس، لم تجد حولك أحد يعرف شيء، يقول لك ليس هذا بإجماع، فهذه الطريقة التي يصدق بها من إدعى الإجماع فيها، وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه، ودون الأصول وغيرها"[2].

وهناك عدة أدلة تدل على حجية الإجماع منه القرآن والسنة فمن القرآن قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾[5].

وأيضا: ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾[6].

---

[1] علي عبد الرزاق، **الإجماع في الشريعة الإسلامية**، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ت، ص 5.

[2] محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص 267.

[3] سورة البقرة الآية 143.

[4] سورة آل عمران الآية 103.

[5] سورة النساء الآية 115.

[6] سورة النساء الآية 83.

6- سد الذرائع

سد الذرائع هو أحد أصول الفقه الإسلامي، وهي آخر ركيزة سأتحدث عنها ضمن هذا المبحث، فالذريعة عند علماء الأصول هي ما يتوصل به إلى الشيء الممنوع المشتمل على مفسدة[1].

فالذريعة لغة يدل أصلها على الامتداد والتحرك، فهي مشتقة من ذرع، والذال الراء والعين أصل واحد يدل على الامتداد والتحرك إلى قدم، هم جميع الفروع ترجع إلى هذا الأصل.

وأيضا استعملت بمعنى الرجوع إلى الأصل والدوران حوله، وفي تعريف آخر يقصد بالذريعة الوسيلة إلى الشيء، فقال: تذرع فلان بذريعة، أي توسل، والجمع ذرائع، وتذرع بذريعة وتوسل بوسيلة[2].

أما اصطلاحا تطلق الذريعة في اصطلاح الأصوليين على الفعل المباح المأذون فيه إذا كان يؤدي إلى المفاسد والمضار، وكذلك تطلق الذريعة على كل وسيلة يتوصل بها إلى ذلك الشيء، سواء كان المتوصل إليه مباحا أو محظورا، فإن كان المتوصل إليه مطلوبا شرعا على سبيل الوجوب كانت وسيلة كذلك واجبة، فالحج واجب شرعا فكذلك يكون السعي إلى البيت الحرام وأماكن المناسك واجبة، وكذلك أداء صلاة الجمعة فرض فيكون السعي إليها فرضا، وترك البيع وقت النداء لأجل أدائها فرض كذلك[3].

وأما عن أهمية هذه الركيزة، فهي تقوم على أساس أصل اعتبار المال، وإعطاء الوسائل أحكام المقاصد، وهما أمران معتبران شرعا، إلا أن هذا ليس على إطلاقه فقد تخالف الوسيل حكم المقصد إذا تضمنت مصلحة راجحة على مفسدة المقصد، كفداء أسرى المسلمين بدفع مال إلى الكفار، حيث قيل عن سد الذرائع أنها أحد أرباع التكليف، فإنه أمر وفي، وكذلك قيل أنها من قواعد الشرع العظيمة، فهي من الأصول القطعية في الشرع لأنها تحقق المصلحة ودرء المفسدة، وهي تمنع المكلفين من الوقوع في ما يخالف المصالح والأحكام، والمقاصد التي اعتبرها الشارع، فهي دور وقائي يمنع كل وسيلة تقضي إلى الضرر فكلما

---

[1] وهبة الزحيلي، **أصول الفقه الإسلامي**، الجزء الثاني، دار الفكر، دمشق، سوريا، د ت، ص 873.

[2] إبراهيم بن مهنا بن عبد الله المهنا، **سدر الذرائع عند شيخ الإسلام ابن تيمية**، ط1، دار الفضيلة، د م، 2004 م، ص 25.

[3] محمد عبد الهادي عبد الستار، **مصادر التشريع في الشريعة الإسلامية**، د ط، دار لامار، مصر، 2018 م، ص 301.

كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضى إليها كانت طرقها وأسبابها تابعة لها ومعتبرة بها، فوسائل المحرمات والمعاصي والمنع منها بحسب إفضائها إلى غايتها[1].

وإن سد الذرائع لها حجية ومستدلة من القرآن الكريم، وذلك لقوله تعالى:﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[2].

وكذلك في آية أخرى: ﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾[3].

والإمام الشافعي لم يأخذ بسد الذريعة في مسألة بيع العينة ولا يعني ذلك أنه يجوز الوسائل المحركة، ولا يعني أنه جوز التذرع إلى الربا، ولكن الشافعي ومن يقول بقوله يحسنون الظن ممن لم يظهر منه قصد إلى الممنوع، والعلم أو الظن فإذا ظهر القصد امتنع التصرف، وهم ينظرون إلى أصل الإذن بالبيع وقد حصلت المصلحة ظاهرة في البيع الثاني بشرط أن لا يظهر قصد إلى المال الممنوع، والعلم أو الظن بوقوع المفسدة متنافيان إذ ليس هنا إلا احتمال مجرد بين الوقوع وعدمه ولا قرينة ترجح أحد الجانبين على الآخر، ولا يبنى المنع إلا على العلم أو الظن، ولا يصح أن يحصل عمل العامل وزرا بمفسدة لم يقصدها، ولم يكن مقصرا في الاحتياط لتجنبها[4].

وفي سيرة الشافعي وفضله ومكانه من الإسلام، علم أنه لم يكن معروفا بفعل الحيل ولا بالدلالة عليها، وكان يجري العقود على ظاهرها ولا ينظر إلى قصد العاقد وبنيته[5].

---

[1] جعفر بن عبد الرحمان قصاص، **قاعدة سد الذرائع وأثرها الفقهي**، د ط، د م، 1431 هـ، ص 9.

[2] سورة الأنعام الآية 108.

[3] سورة الأعراف الآية 163.

[4] محمد سنان الجلال، **سد الذرائع بين اعتباره الأصل التشريعي والاصطلاح المنهجي**، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع، أكتوبر، ص 140.

[5] المرجع نفسه، ص 141.

المبحث الرابع: مراحل وأطوار المذهب الشافعي

وأثناء دراستي وتعرضي للموضوع فقد تعاقب على المذهب الشافعي عدة أطوار ومراحل ساهم في تحرير المذهب، ومن بين هذه المراحل ما يلي:

الطور الأول: يسمى هذا الطور بطور "**التكوين والنضج**" كانت بدايات هذا الطور سنة 195 هجرية، إذ تمثل هذه السنة زيارة الشافعي لبغداد إلى غاية وفاته سنة 204 هجرية، ويتكون من مرحلتين اثنتين، فالمرحلة الأولى تمتد لأربع سنوات من 195 هجرية إلى غاية 199 هجرية، وتتميز هذه المرحلة بظهور مذهبه القديم، والذي يمثل استقلاليته عن اجتهادات الإمام مالك ابن أنس، وهنا ظهرت أراؤه القديمة في كتبه (الحجة) والرسالة القديمة في أصول الفقه [1].

فالإمام قام بنشر مذهبه، ووضع أصوله وطرقه في الاستدلال فقد كتب الرسالة الأولى، ثم الثانية حيث تعتبر هذه الكتابات بمثابة اسقاطات عملية، وقد بذل جهدا كبرا في كتابتها، لا سيما في أواخر حياته، وسميت باجتهادات الإمام في هذه المرحلة بما اصطلح على تسميته بالمذهب القديم[2].

والمرحلة الثانية: امتدت في الفترة ما بين 199 إلى غاية 204 هجرية، وهذه الفترة تمثل فترة إقامة الشافعي بمصر، وفي هذه المرحلة قام بمراجعة ومعالجة مذهبه القديم، وغير العديد من الاجتهادات مع تصحيح أقواله مع قيامه بتنظيمها مع الكتب التي ألفها بمصر، وعلى إثرها سميت هذه المرحلة بالمذهب الجديد، وهنا ظهرت أهم كتبه والمتمثلة في كل من "**الأم**" و "**الرسالة المصرية**" في أول الفقه[3].

الطور الثاني: يسمى بنقل المذهب وروايته واستقراره، وتكمن بداية هذا الطور بعد وفاة الإمام الشافعي إلى غاية وفاة أبو حامد الغزالي، بمعنى الفترة الممتدة ما بين أعوام 204 هـ – 505 هـ، وهو الآخر يحتوي على مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى منحصرة ما بين 204

---

[1] أحمد الحجي الكردي، علي الشربجي وأخرون، المرجع السابق، ص 132.

[2] سراج الدين البلقيني، **كتاب التدريب في القه الشافعي**، ط1، دار القبلتين، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1433 هـ / 2012م.

[3] أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، **المذهب الشافعي (نشأته وتطوره وأئمته ومصنفاته)**، نشر على شبكة الألوكة، www.alukah.com، شوهد يوم: 2020/02/28، 14:08.

هـ- 270 هـ وتميزت بقيام أصحاب المذهب المصريون برواية مذهبه الجديد والقيام بتعريفه وإشهاره وتمثل سنة 270 هـ وفاة أخر تلاميذة الإمام ألا وهو المرادي، أما المرحلة الثانية امتدت ما بين 270هـ- 505هـ، حيث عرف المذهب بالإستقلالية حيث ظهرت مصنفات جديدة، كذلك عرفت سنة 505 هـ وفاة شخصية ذات مكانة كبيرة إذ يعد مصدر مرموق وهام ألا وهو "**أبو حامد الغزالي**"، فكتب المذهب الشافعي التي جاءت بعد وفاته كلها مقتبسة من كتبه[1].

ومن أهم الكتب في هذا الطور: كتاب المذهب لأبي إسحاق الشيرازي[2].

[1] علي الشربجي، **المدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي**، ط1، دار اليمامة، دمشق، سوريا، 2002 م، ص 202.

[2] عبد العزيز بن محمد بن عبد الله الحجلان، **تعريف الطلبة بمصنفات فقهاء المذاهب الأربعة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 م، ص244.

المبحث الخامس: جهود وآثار المذهب الشافعي

كما تفحصت أثار المذهب الشافعي أيضا، فقد قام الإمام الشافعي بنشر العديد من الآراء، وقام بجهود حثيثة، وترك آثارا في الفقه والتفسير وغير ذلك، بالإضافة لقيامه بمقارنات بين مذهبه والمذاهب الأخرى في بعض الفتاوى، فمثل حول أكل الحيوانات البحرية والبرمائية، حرم الشافعي أكلها بينما أجازها ابن حنبل في مذهبه، وأفتى الشافعي كذلك حول زكاة المال، وقد أفتى بأنها تجب على الأموال المشتركة إذا بلغت في مجموعها النصاب، أما أبو مالك والحنفي أوجب الزكاة عندما يبلغ كل من الشريكين النصاب، لكنه لم يقم بإيجاب الحج، بينما أجابا كل من الحنفي وابن حنبل الحج عند الاستطاعة[1].

ومن بين الاختلافات الأخرى بين المذهب في طريقة الصلاة، ففي الإسلام هناك أربعة أئمة اختلفوا حول الصلاة، ففي المذهب الحنفي أن النية بالقلب شرط أساس من شروط صحة الصلاة، وأما لفظ النية باللسان فهو شيء مستحب، أما تكبيرة الإحرام فهي واجب وفرض، وفي المذهب المالكي النية محلها القلب ولا يجب التلفظ بها وفي تكبيرة الإحرام قول الله أكبر وترفع اليدين إلى الكتف ويجوز أن ترفعهم إلى الأذنين والدعاء يكون قبل تكبيرة الإحرام، وحسب الشافعي من الواجب أن يكون حضور وخشوع في الصلاة ودعاء الاستفتاح والذي يكون "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو أعوذ بالله السميع العليم"، وقول أمين بعد الفاتحة، ويجب التريث والفهم في القراءة في الركوع، وعلى المسلم قول سبحان ربي العظيم مرة، والأفضل أن يقولها ثلاث مرات[2].

وللإمام الشافعي رأي أن الاختلاف بين المذاهب الأربعة نتج عن عدة أسباب من ضمنها، أن الدليل لم يبلغهم أو أنه بلغهم واختلفوا في صحة الدليل، وذلك لاختلافهم في ضبط اللغة وكلها مردُّها للحق، ومصدر أحكامهم، وهي ما استبقوا، والفرق بين المذاهب الأربعة هو فرق في مسائل فرعية، ولا ضرر في هذا الخلاف، فهم كلهم (الأئمة الأربعة)

---

[1] إيمان محمود، **الفروق الجوهرية بين المذاهب الأربعة**، نشر يوم 13 ديسمبر 2019 م، 14:38 نشر على موقع المرسال: www.almrsal.com ، شوهد يوم: 2020/02/22، 14:17.

[2] رندة عبد الحميد، **أشكال الاختلاف بين المذاهب الأربعة**، نشر في أوت 2017م، نشر على موقع موضوع. كوم: www.madoo3.com، 2020/02/22، 14:27

أئمة يشهد لهم بالصدق والأمانة، واشتهروا بالخير والصلاح والفضل وجميعهم قاموا بتتبع النصوص الشرعية، وكان يحرصون على تحصيل العلم الشرعي الصحيح[1].

وكذلك من علامات الاختلاف بين المذاهب أسباب متعلقة باللغة ففي اللغة العربية ألفاظا تشترك في معان عدة، مثل لفظ قروء الوارد في قوله تعالى:﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ فالقرء يشير إلى الطهر والحيض، وبسبب ذلك اختلف العلماء، وسبب آخر والمتمثل في اختلافهم برواية السنن، فقد لا يصل الحديث إلى المجتهد فيفتي في المسألة اعتمادا على آية أو حديث آخر، وقد يلجأ للقياس، وقد يصل الحديث إلى المجتهد ويرفضه بسبب وجود علة فيه من انقطاع أو سوء حفظ الراوي، فقد ذكرت قصصا تدل على الاختلاف، كرفض الإمام مالك نسخ كتابه وتوزيعه على الأمصار، والغاية من موقف الإمام مالك الحفاظ على سنة الاختلاف بين الناس، فقد روي عن الشافعي أنه كان يقول: "إذا جاء الحديث عن مالك فشك به"، وحيث سئل الإمام أحمد عن الشافعي قال: " كان الشافعي رحمه الله كالشمس للدنيا وكالعافية للناس[2].

وتحدث كذلك عن الإمامة فقبل التحدث عنها لا بد من تقديم تعريف عنها، فالإمامة هي مصدر أَمَّ الناس، أي صار لهم إماما يتبعونه في صلاته، أي تقدم رجل المصلين ليقتدوا به في صلاتهم، والإمامة هي رياسة المسلمين، والإمامة الكبرى رياسة عامة في الدين والدنيا، خلافة عن النبي والخلافة هي الإمامة الكبرى، والإمامة الصغرى ربط صلاة المؤتم بالإمام شروط[3].

وقد ذكر الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية أن الإمامة هو موضوعه خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به[4].

---

[1] كتّاب وزي وزي، **الفرق بين المذاهب الأربعة**، نشر يوم 2020/01/14م، سطور . كوم: www.sotor.com، شوهد يوم 2020/02/22، 14:36.

[2] طلال مشعل، ما هي المذاهب الأربعة، نشر يوم 12 ديسمبر 2019م، 6:31، موضوع كوم: www.maoudoo3.com ، شوهد يوم: 2020/02/22، 14:45.

[3] القحطاني، **الإمامة في الصلاة (مفهوم وفضائل وأنواع وآداب وأحكام)**، د ط، مطبعة سفير، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1405، ص6.

[4] الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ط1، دار الحديث، القاهرة، مصر، 1428 هـ، ص 5.

وقد أشار الشافعي إلى الإمامة العظمى إذ قال عنها في هذا الصدد" حدثني ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أن قدموا قريشا ولا تقدموها، وتعلموا منها ولا تعالموها أن تعلموها، وقد حدثنا الشافعي قال أخبرني عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن يزيد بن عبد الله قال: " مهلا يا قتادة لا تشتم قريشا فإنك لعلك ترى منها رجالا أو يأتي منها رجالا"، وقال كذلك "في قريش شيئا من الخير لا أحفظه"، وقال: " شرار قريش خيار شرار الناس"، وقد أشاد وأجاز الإمام الشافعي عن الإمامة في مواضع كثيرة، وكذلك الإمامة بضيق على خائف ولا مسافر وأي هؤلاء صلى الجمعة أجزاء عنه[1].

وبين أن كل واحد من هؤلاء إذا كان إذا حضرت أجزأت عنه وهي ركعتا الظهر التي هي أربع فصلاها بأهلها أجزأت عنه وعنهم، إذ قال الشافعي: "وأحب ما صنع المسور، وأقر له عمر من تأخير رجل أراد أن يؤم وليس بوال وتقديم غيره إذا كان الإمام أعجميا، وكذلك إذا كان غير رضي في دينه ولا بما علم بموضع الصلاة، وأحب أن لا يتقدم أحد حتى يكون حافظا لما يقرأ فصيحا، وأكره إمامة من يلحن لأنه قد يحيل اللحن فيها لحنا أو نطق أحدهما بالأعجمية أو لسان أعجمي في شيء من القرآن غيرها أجزائه، ومن خلفه صلاتهم إذا كان أراد القراءة لما نطق به من عجمة ولحن، ولكن فإن أراد به كلاما غير القراءة فسدت صلاته، فإن انتهوا به فسدت صلاتهم"

فالمقصود من هذا القول الطويل، أن الإمام الشافعي يذم إمامة في مواضع، وتتمثل هذه المواضع كأن يؤم الناس يقوم بتلحين القرآن وبقراءة مختلفة عن القراءات المتعارف عليها، أو ينطق بلسان أعجمي لأن الإمامة ذو لسان عربي مبين[2].

وقد تكلم عن إمامة العبد، حيث قال إن الإختيار أن يقدم أهل الفضل في الإمامة على أن وصفت وأن يقدم الأحرار على المماليك، وليس بضيق أن يتقدم المملوك الأحرار، إما في مسجد جماعة ولا في طريق ولا عيد ولا غيره من الصلوات، فقد قال: كيف يؤم في الجمعة وليست عليه؟ قيل ليست عليه على معنى ما ذهبت إليه، إنما ليست عليه بضيق على خائف ولا مسافر وأي هؤلاء صلى الجمعة أجزأت عنه، وبين أن كل واحد من هؤلاء إذا كان إذا أحضر أجزأت وكذلك تكلم عن إمامة الأعمى، وقام بإعطاء مثال حول رسول الله

[1] الشافعي، **الأم**، المحقق، رفعت فوزي عبد المطلب، د ط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1410 هـ / 1990م، ص 188.

[2] المصدر نفسه، ص 191.

صلى الله عليه وسلم عندما استخلف ابن أم مكتوم وهو أعمى وصلي بالناس وذلك أثناء إعداده لإحدى الغزوات، إذ أشاد بحبه لإمامة الأعمى، وقل عنها بأنها إمامة صحيحة، فرسول الله كان يستنجد بعدد من الأصحاء وكان يأمرهم بالإمامة[1].

وبخلاف الإمامة أرى أن الإمام الشافعي قد عبر عن مذهب الإمام مالك، وأعطى رأيه بخصوص المذهب المالكي، وهنا تبادر إلى ذهني تساؤل تمثل في ما هو موقف الشافعي من مذهب مالك السائد في مصر، فمن خلال البحث رأيت أن الشافعي ما أعظم في نفسه أحد من شيوخه كما عظم الإمام مالك، وبعده سفيان بن عيينة، ولا يرى أحد عليه من مثل مالك، وكان يقول معترفا بفضله أن مالك بن أنس هو معلمه، وأنه قد تعلم على يده، فعندما يذكر العلماء يتبادر الإمام مالك في ذهن الإمام الشافعي، وقد حظى الشافعي بالإهتمام من قبل مالك إذ قال عنه: "وما أحن علي من مالك"، وأيضا أعلن ولاءه وإنتماؤه له إذ قال: "إنما أنا غلام من غلمان مالك"، والشافعي في بغداد خالف أصحاب الرأي وناظرهم، وألف في نقد كتاباتهم، إلا أن موقفه من الإمام مالك كان موقف التلميذ المخلص النبيل، إذا قيل أن أقوال الشافعي مستمدة جميعا من أقوال مالك، لكن هذا الزعم مبالغ فيه، لأن الإمام الشافعي كان مجتهدا مطلقا، ولا يتقيد بقول أحد[2].

وقيل عنه: " لم يزل الشافعي يقول مالك ولا يقوم بخلافه، كما يخالف بعض أصحابه، فحمله ذلك ما وضعه على مالك، وإلا فإنه كان الدهر كله، إذا سئل عن شيء قال: " والحقيقة أن الشافعي لم يخالف أقوال أستاذه الإمام مالك، وإنما خالفه في بعض أقواله وذلك اتباعا للحجة الأقوى والدليل الأوضح، فمالك كان يدعو للشافعي في سجوده، ولكن هذا أغضب المالكين ومنهم أشهب الذي يعد أقوى شيوخ المالكية[3].

وقد تناول الإمام الشافعي الفقه، ففقه الشافعي عبارة عن مزيج بين فقه كل من أهل الرأي وأهل الحديث، إلا أن هناك اختلاف بين العلماء خصوصا بين المحدثين، فهناك من يرى أن الإمام بين المدرستين، كان قريبا من مدرسة الحديث، وكان الشافعي فقيها مستقلا في رأيه متكاملا ومتأثرا بالأئمة السابقون، لقد كانوا له موضع تقدير وامتداد له في مواطن

[1] الشافعي، المصدر السابق، ص 192.

[2] عبد الغني الدقر، المرجع السابق، ص 158، 159.

[3] المرجع نفسه، ص 162.

شتى، كما كانوا موضع النقد الشديد متى دعت الحاجة العلمية والحقائق الفقهية إلى ذلك، وأقرب دليل هو نقده لأستاذه مالك، وقد نقد كذلك أبي حنيفة في علمه فقط دون تلطيخ شخصه، وكذلك قام بنقد الأوزاعي إمام أهل الشام وفقيههم[1].

وكما أشرت سابقا فإن فقه الإمام الشافعي هو مزيج بين مدرستين، حيث أن هاتين الأخيرتين سلوكها الخاص في الفهم والاستنباط والتفكير، فأهل الرأي يتمتعون بقدرة على استيعاب الآخر، ويتميزون بسعة أفق وسعة بال، وذو نظر جيد، أما أصحاب الحديث فيتميزون بحفظ أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ومعرفتهم بأخبار وآثار وأفعال النبي، إلا أنهم لا يتجادلون كأهل الرأي[2].

وأما عن التفسير، للشافعي فضل عالي في التفسير، فقد اعتمد الشافعي في تفسيره وتقديره للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة على الظاور الذي يدل عليه ذلك، وجاءت اجتهاداته وفقا لنصوص الكتاب والسنة والإجماع والقياس على النصوص[3].

وقد شهد له القريب والبعيد واللاحق، إذ قيل عن الإمام يتمعن في التفسير كأنه شهد التنزيل، وكانت بدايات الشافعي عن طريق التأثر بالغير ويقصد بالغير العلماء والشيوخ، وكان هؤلاء ذو قدر كبير في الفقه، فقد عاصر جميع من الشيوخ في كل من مكة والمدينة، اليمن وبغداد وأخذ عنهم مباشرة، وتأثر بمدرسة مكة بين كل هاته المدارس، إذ أن هاته الأخيرة اعتمدت على أراء ابن عباس رضى الله عنه المنقولة من قبل تلاميذه[4].

ومن هؤلاء الذين تأثر بهم بمكة:

- مجاهد بن حبر المخزومي توفي 104 هـ.
- سعيد بن جبير الأسدي توفي 95هـ.
- عكرمة البربري المدني توفي 104 هـ
- طاووس بن كيسان الحميري توفي 106 هـ.

[1] مصطفى الكشعة، **إسلام بلا مذاهب**، ط8، الدار المصرية اللسانية، القاهرة، مصر، 1441 هـ/ 1993م، ص 452.

[2] المرجع نفسه، ص 455.

[3] الشافعي، تفسير الإمام الشافعي، تح: أحمد مصطفى الفران، ط1، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006 م، ص 138.

[4] المصدر نفسه، ص 140.

- عطاء بن أبي رباح المكي توفي 114 هـ.

فمن هؤلاء نقل الشافعي ويرجع أرائهم وذلك في قوله: " وما قال مجاهد أشبه بما قال، أو قول عطاء أحب إلي بل تراه ينقل عن ابن عباس مباشرة، يتبنى رأيه أو يرجحه، كما تأثر بمدارس التفسير الأخرى التي عاصرها[1].

ومن خلال بحثي المتعمق حول جهود الإمام الشافعي في التفسير أرى أن أثره واضحا في هذا العلم، حيث نقل عن العديد من المفسرين من بعده وأعاروه بالشافعي، فأرى أن الشافعي يربط التفسير بما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويرجع الرأي المتعلق بالسنة في تفسير كلام الله تعالى، وهذا إن دل على شيء دل على صحة ما ذهب إليه في التفسير بالأحاديث النبوية، واعتماده على اللغة في تفسير القرآن الكريم، لأن القرآن كلام عربي أنزل بلغة العرب، ومن خصائص تفسير الإمام الشافعي الفصاحة وسهولة العبارة مع تبسيطها لكي يفهمها كل من يقرأها، مع إيجاز العبارة في التفسير لغير آيات الأحكام، والإسهاب في التفريعات الفقهية المتعلقة بإثبات الأحكام، حتى أن الآية الواحدة، تتردد في مواضع كثيرة واعتماد تفسير الآية دليلا فيما يذهب إليه من قواعد وآراء في أصول مذهبه[2].

ولقد اختلف الإمام الشافعي في منهجه عن بقية المناهج، وبشكل بارز، ظاهر وواضح، فقد قال: " الأصل قرآن وسنة"، فالإمام الشافعي يرى أن للقرآن والسنة سواء في التشريع فلا يشترط في الحديث شرطا غير الصحة والاتصال، لأنه أصل والأصل لا يقال له، ولم يشترط عدم مخالفة الحديث لعمل أهل المدينة، ولكن لم يقبل من المراسيل إلا مراسيل سعيد بن المسيب لأنها ذو طرق متصلة عنده، وقد خالف في هذا مالك ومعاصريه من أهل الحديث، وأنكر الاحتجاج بالاستحسان، إذ قال مقولته الشهيرة: " من استحسن فقد شرع" وأنكر الاحتجاج بالقياس لا يقوم على علة منضبطة ظاهرة، وأنكره بعض أهل المدينة، كما أنكر على الحنفية تركهم العمل بكثير من السنن، لعدم توفر ما وضعوه من شروط، كما أنه لم يقتصر على مالك على الأخذ بالأحاديث الحجازيين[3].

---

[1] الشافعي، المصدر السابق، ص 141، 142.

[2] الشافعي، المصدر السابق، ص 152.

[3] عمر عبيد حسنه، اختلاف مناهج الأئمة في الاستنباط، ن ت، نشر على موقع إسلام ويب: www.islemweb.net، 2020/03/02، 11:45.

خاتمة الفصل الأول:

مضى الشافعي إلى ربه، وترك أثرًا عظيما، وفضلا كبيرا، إذ وضع العديد من الأصول والركائز، ونظم أحوال الشريعة الإسلامية، وبفضله اتبعت الأجيال هذه القيم ومن بينهم الفقهاء والعلماء، والذين بدورهم عملوا ولا زالوا يعملون لتطوير المذهب الشافعي، فغدا من الغنى عن البيان، واليوم ما حققه ولا يزال الشافعي من إنجاز عظيم أبهر العالم لفضل حنكته وتنظيمه لأحوال الشريعة الإسلامية.

الفصـل الثاني: بدايات ظهور المـذهـب الشـافـعـي خلال القرنين الثاني والسادس الهجريين

- **المبحث الأول**: بروز المذهب الشافعي في بلاد مصر
- **المبحث الثاني**: تغلغل المذهب الشافعي بالعراق
- **المبحث الثالث**: انفتاح بلاد الشام على المذهب الشافعي
- **المبحث الرابع**: استقرار المذهب الشافعي في بلاد الحجاز
- **المبحث الخامس**: تثبت المذهب الشافعي في اليمن

مقدمة الفصل الثاني:

تميزت المذاهب الأربعة بوفرة جهودها وإبراز أثارها في علوم الفقه والتفسير، إذ أن هذه الآثار جاءت بمنفعة، هذا ما جعل المذاهب تحتل مكانة واسعة بين جمهور الإسلام ودارسي القفه، تميز وتألق أدى إلى اتساع دارة انتشار المذاهب في الأمصار الإسلامية، وقد حظي المذهب الشافعي بحظ وافر من الانتشار وبالأخص في منطقة المشرق التي تعد منبع ومنطلق الإسلام.

المبحث الأول: بروز المذهب الشافعي في بلاد مصر

المذهب الشافعي شاع واتسع بمصر، لأن الإمام الشافعي عاش وأكمل بقية حياته في البلاد المصرية، وكان المذهب الشافعي ينازع كل من المذهبين الحنفي والمالكي، وقد استمر بعد أن سيطرت عليه الدولة الفاطمية سنة 385 هجرية، لأن مصر هر مركز ملك الشافعية، وكان لأصحاب هذ المذهب فضل كبير في تغير القضاء والخطابة، وعندما انتشر المذهب لم يول أحد على قضاء البلاد المصرية إلا على من يتبع المذهب الشافعي[1].

إذ قال أحمد تيمور باشا حول المذهب الشافعي بمصر في كتابه "تاريخ حدوث المذاهب وانتشارها عند جمهور المسلمين"، "ويغلب في مصر الشافعي والمالكي، الأول في الريف والثاني في الصعيد"، ولا يزال المذهب يعلم بكل قوة وحزم بجامع الأزهر المتواجد في القاهرة بمصر المحروسة[2].

وسبب نجاح مصر في احتضانها للمذهب الشافعي يعود لعوامل ومن ضمنها: تمتع الإمام الشافعي بقدر واسع من الثقافة والعلم، لأنه تلقى العلم على يد كل من الإمام مالك، وكذلك عرف الإمام الشافعي بتفوقه في الأدب واللغة ونشاطه في هذا الميدان، ومن أسباب انتشار المذهب بأرض مصر هو الاهتمام الذي كان يحظى به الشافعي من قبل الخليفة هارون الرشيد، وتميزه بمعرفته للروايات المنسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم، أو سرد الرؤيا بالأحلام، بالإضافة إلى العلاقة والصلة التي تربطه بحاكم مصر الجديد عبد الله بن العباس بن موسى، كل هذه العوامل ساهمت في انتشار المذهب بمصر، ففي عام 199 هجرية اتجه الشافعي نحو مصر وقد زاد نضوجه وعلمه، بفعل مشاهدته للتمدن والأثار التي تزخر بها البلاد المصرية، فرحلته إلى مصر مكنته من نشر آرائه الفقهية والأصولية، وعليه تمكن الشافعي من كسب المحبة في أوساط المسلمين بأرض مصر[3].

---

[1] التاج السبكي، **طبقات الشافعية الكبرة**، تح: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، د ط، دار هجر، القاهرة، مصر، 1383هـ، ص 71- 73.

[2] أحمد تيمور باشا، **نظرة في تاريخ حدوث المذاهب الأربعة وانتشارها عند جمهور المسلمين**، ط1، دار القادري، بيروت، لبنان، 1990م، ص87.

[3] موسوي مقدم، **نظرة حديثة إلى القديم والجديد في المجال الفقهي والمذهب الشافعي**، آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، العدد الأول، 1429 هـ. ص 105.

وقد احتضن الشافعي العديد من التلاميذ، والذين فيما بعد أصبحوا علماء مختصين في الفقه الشافعي، ومن أبرزهم البويطي واسمه الكامل يعقوب يوسف بن يحي البويطي، الذي ينسب إلى مسقط رأسه قرية بويط، ويعتبر خليفة الشافعي، وكان من القوامين، في كل يوم جمعة كان يتوضأ ويتهيأ للصلاة، ويوجد المزني المولود سنة 135 هجرية، الذي اعتبره الشافعي هو ناصر المذهب وألف كتب كثيرة من ضمنها المختصر الصغير الذي يتناول الفتاوى وكتاب الجامع الصغير، والجامع الكبير، توفي سنة 264 هجرية، وأيضا المرادي المولود بالجيزة سنة 174 هجرية، يعد المرادي من الثقاة، وروى كتب الإمام الأساسية "الأم" و" الرسالة" فالباحثون يدينون للربيع المرادي كثيرا[1].

إضافة إلى حرملة المتوفى سنة 166هجرية، اسمه الكامل عبد الله التجيبي الذي روى عن الشافعين وأثنى عليه من قبل ابن معين وغيره، وأيضا يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة بن حفص الذي قيل أنه تولى رئاسة العلم بالديار المصرية، وذلك نظرا لتميزه وامتلاكه للقدر العالي ومعرفته بأمور الفقه، توفي سنة 264 هجرية، وهي نفس السنة التي توفي بها المزني[2].

ولم يتوقف من التميز والتألق هنا، بل إن جماعة مصر خرج منها العديد والعديد لعل أبرزهم سليم بن عنتر التجيبي[3].

وهناك عوامل أخرى في انتشار المذهب غير التي ذكرتها سابقا، فياقوت الحموي ذكر في كتابه معجم الأدباء في الصفحة 331 أن صحبته لحاكم مصر لم يكن الدافع الرئيسي، بل أن الإمام الشافعي قدم إلى مصر طلبا للرأفة والرحمة[4].

وفي رأي أخر للأستاذ "أحمد أمين" في كتابه " ضحى الإسلام" صفحة 222، إن سبب انتقاله إلى مصر يرجع لعدم نجاح مذهبه بالعراق فلم يلقى مذهبه رواجا كبيرا آنذاك، وذلك لأن المذهب الحنفي هو المذهب المسيطر على العراق، لذلك اتجه نحو مصر.[5]

---

[1] مجهول، **تلاميذ الإمام الشافعي بمصر**، نشر على موقع الدرر الشامية، القسم العلمي، www.dorer.net، 2020/03/18، 20:14.

[2] فهد بن عبد الله الحبشي، **المدخل إلى المذهب الشافعي**، دط، د س ن، د ت، ص 25.

[3] ابن قاضي شهبة، **طبقات الشافعية الكبرى**، تح: الحافظ عبد الحليم خان، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1407هـ، ص 38.

[4] ياقوت الحموي المصدر السابق، ص 331.

[5] أحمد أمين، **ضحى الإسلام**، الجزء2، د ط، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1959 م، ص 222.

وقيل أن الإمام الشافعي غير في مذهبه وذلك احتراما للعادات والتقاليد، واحتراما للوسط الجغرافي، وهذا أمر خاطئ حيث زعم البعض بأن الشافعي أفتى بالعراق بفتاوى تناسبهم بخلاف فتاوى أهل مصر وهذا الرأي خاطئ وذلك لأن الشافعي كان له مذهبان القديم بالعراق الذي تلقاه تلاميذه هنالك ولكن عندما قرر الانتقال نحو البلاد المصرية وأثناء ترحاله مر بمكة والتقى بثلة من العلماء وعلى إثر لقائه بلهم تراجع عن الكثير مما كان يقدمه بالعراق وهذه التغيرات انبثق عنها المذهب الجديد والذي تشكل بمصر[1].

وإن المحير في أصحاب هذا الرأي، أن الهدف من تغيير مذهبه هو تغيير عوائد وأعراف الناس ودليلهم على ذلك أن الشافعي أفتى بفتاوى أكثر تيسيرا، ومن ضمن الفتاوى استعمال أواني الذهب والفضة، ففي القديم يكره كراهة شربه، وفي الجديد يكره كراهة تحريم، وترك الفاتحة نسيانا في القديم تسقط عنه القراءة، وكذلك كترك الفاتحة ففي القديم تسقط عنه القراءة نسيان، وفي الجديد لا تسقط[2].

وقد فرضت الدولة الأيوبية إجباري تدريس المذهب بالجامع الأزهر آنذاك، وقد كان الإقبال كبيرا على دراسة المذهب الشافعي مقارنة بالمذاهب الأخرى التي كانت تشهد إقبالا محتشما[3].

حيث وصف أحمد شلبي في كتابه "المجتمع الإسلامي" في الصفحة رقم 243 أن أغلب سكان بلاد مصر يتبعون المذهب الشافعي، وكان المذهب يدرس بكل عزم وحماسة بالجامعة الأزهر، وأما عن تواجه بمصر تحديدا فقد كان يسوم الوجه البحري لها[4].

وبعد بروز دولة المماليك البحرية من بعد دولة الأيوبيين لم تستغني عن المذهب أو تخلت عنه، لأن أغلب سلاطين المماليك كانوا يتبعون المذهب الشافعي، وقد قام الظاهر بيبرس بإحداث فكرة مفادها أن يكون لكل مذهب قاضي، إذ جعل لكل مذهب قاضي وكل قاضي يسير على مذهب معين، وقد جعل بيبرس المذهب الشافعي الأرفع مكانة مقارنة

---

[1] علوي عبد القادر السقان، **هل غير الشافعي من مذهبه في مصر مراعاة للبيئة المصرية**، نشر على موقع الدرر السنية، www.dorrar.net ، 2020/03/08، 15:40

[2] ماهر حسن، **الإمام الشافعي بين مذهب العراق ومصر**، جريدة المصري اليوم، نشر يوم 22 جانفي2018م.

[3] محمد جمال، **لهذه الأسباب... المذهب الشافعي أكثر المذاهب قربا للسنة النبوية**، نشر يوم 16 أفريل 2019 م، 09:22، نشر على موقع عمر خالد (بناء انسان) www.amrkhaled.net شوهد يوم 2020/03/08، 18:43

[4] أحمد شلبي، **المجتمع الإسلامي**، ط4، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، ص 243.

بالمذاهب الأخرى، وقد استمر الحال هكذا إلا أن سيطر العثمانيون على حكم مصر، وقاموا بإلغاء حكم القضاء[1].

بالإضافة إلى أن المذهب الشافعي شهد جملة من الغضب والاستنكارات من قبل بعض المالكيون المصريون إذ زعموا أن أصحاب المذهب قاموا بالتشتيت والتفريق بين المالكيين وعلماؤهم والقيام بإلقاء الشر في صفوفهم[2].

ورغم هذه القرارات والإجحافات والأحكام في حق المذهب الشافعي، إلا أنه بقي ذو مكانة بارزة في حياة المصريين ومعاملاتهم، وذلك أن المصريين قد اقبسوا أحكاما كثيرة من هذا المذهب والذي جعلهم يتحكمون في أحوالهم الشخصية والمسائل الأخرى المتمثلة في الوقف والمواريث، والوصايا... الخ، مع تغلغله داخل نفوس المصريين إذ أصبح شيئا منهم ورمزا يمثلهم، فالمقريزي أشار إلى حب وتعلق المصريين بالمذهب الشافعي، إذ رأي أن المذهب قوى وانتشر في أوساطهم وعملهم بأحكام المذهب[3].

[1] أحمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص 125.

[2] الكندي، **الولاة والقضاء**، تح: محمد حسن إسماعيل وأحمد فريدي المزيدي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، ص 428.

[3] المقريزي، **السلوك لمعرفة دول وأخبار الملوك**، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997 م، ص 135.

المبحث الثاني: تغلغل المذهب الشافعي بالعراق

وقيل عن المذهب الشافعي أنه قد انتشر بالعراق وتقاسم الشافعية مع المذهب الحنفي في الفتوى والتدريس، وكثرت الدروس والمناظرات ومجالس العلم بينهم، ثم أخذ المذهب الشافعي دروسه بالعراق وأقطارها[1].

وكان لتلاميذ الشافعي الأولين مكان لهم بالعراق، وذلك بفضل عامل الهجرة إلى العراق، وبحكم أن بغداد كانت قبلة العالم الإسلامي، فالعلماء يتقاطرون عليها من كل صوب، فقد كان للمذهب الشافعي مكان، فالشافعية نشروا العلم في أكثرهم في موضع التجلة من الخلفاء، وإن كان القضاء في غيرهم، ويرجع انتشار المذهب الشافعي إلى رحلات وتنقلات الإمام الشافعي بين العراق والحجاز، إذ قام بنشر آرائه وفقهه بالعراق[2].

ولقد أخرج المذهب الشافعي العديد من التلاميذ العراقيين الذين ساروا على نهج المذهب، واتبعوا طريق المذهب، وقاموا بالإبداع والتفنن في نشر المذهب، ولعل أولهم وأبرزهم هو الكرابيسي واسمه الكامل هو أبو علي الحسين بن علي بن زيد الفقيه البغدادي، كانت بداياته وأول تعلمه على يد أصحاب الرأي، بمعنى تتلمذ على يد أهل الرأي، ولما سمع بقدوم الإمام الشافعي إلى البلاد العراقية، انتقل لمذهب هذا الأخير، كان الكرابيسي أستاذ في العلم الكلام وحافظا للعديد والعديد من أقوال الشافعي، توفي سنة 248 هجرية[3].

ومن ضمن تلاميذ الإمام الشافعي إلى جانب الكرابيسي يوجد

- إبراهيم بن خالد الكلبي المكنى بأبي ثور، إذ اثنى عليه العديد من العلماء والفقهاء، ومن ضمن المادحين له الإمام أحمد بن حنبل صاحب المذهب الحنبلي، شهد عن أبي ثور من قبل الإمام أحمد الكثير والكثير، إذ كان يعرفه من خمسين سنة، وأراد منه أن يكون في مستوى علمه وطريقته، و أراد أن يسير عن نهجه، بمعنى أن تلاميذ الإمام الشافعي كان لهم تأثيرا على سائر الأئمة والعلماء التابعين وأبو ثور من أبرز رواة الفقه الشافعي.

[1] التاج السبكي، المصدر السابق، ص 326.

[2] محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص 122.

[3] المرجع نفسه، 123.

- محمد بن الحسن الزعفراني المشهور باسم أبوعلي، كان فصيح اللغة وهو ثالث الأئمة من تلاميذ الشافعي في العراق[1].

ومن كثرة تمركز المذهب بالعراق، ظهرت طريقة تسمى بطريقة العراقيين، فقد كان المذهب الشافعي بمثابة السلطان عند الشعب، وقد تغلب على المذهب الحنفي من عدة جوانب خصوصا في القضاء، أذ يقول أدم متز في كتابه الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري وتحديدا في الصفحة 392 أن الخليفة القادر بالله المتوفى سنة 422 هجرية قام بتولية قاضي شافعي على بغداد، وقد ساهمت الطريقة المذكورة في تبسيط قواعد المذهب الشافعي، ووضحت أصول الفقه لدارسي الفقه الشافعي آنذاك خلال تلك الفترة، وبينت لهم حقائق وأزالت عنهم الغموض، كما فتحت لهم آفاق واسعة وأبواب عريضة لتنمية المذهب وخدمته للشافعيين من ذوي الأجيال القادمة، إذ أن هذه الآفاق تساعد في ضبط المفاهيم والإيضاح والتحليل عن بعض الفتاوى، وقد أخرجت هذه الطريقة ثلة من الفقهاء[2].

وكانت من أبرز طريقة العراقيين كل من أبو جفر الخلال أبو ثور (المذكور سابقا)، أبو الحارث بن سريج النقال والذي قام بنقل رسالة الشافعي ومن ثم أبو عبيد علي بن الحسين بن حربويه أبو القاسم الأنماطي أبو العباس ابن سريج أبو سعيد الإصطخري، أبو حفص عمر بن عبد الله البغدادي، ومن ثم أبو علي بن أبي هريرة، أبو بكر الصريفي، أبو إسحاق المروزي، أبو جعفر الاسترابادي، ومن ثم أبو علي الطبري الاسفراييني، أبو الفضل النسوي، أبو الحسن الماوردي، أبو الطيب الصائد، والفقيه البغدادي، وقد كان هؤلاء لهم عدة مصنفات إذ بلغت خمسين مجلدا ومن ضمنها الإقناع للماوردي، والتنبيه للشيرازي، وكانت طريقة العراقيين تتميز بالإتقان والإثبات، ونظرا لأثر هذه الطريقة فقد انتشر العديد من الطرق من بعدها في أماكن أخرى من ضمنها طريقة الخراسانيين[3].

وقد قيل أن نقل أصحابنا العراقيين أتقمن من نقل الخراسانيين غالب[4].

---

[1] طارق السويدان، **المدخل إلى المذهب الشافعي**، سيرة الأئمة المصورة، المكتبة الصوفية الشاملة.

[2] أدم متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، تر: محمد أبوريدة، ط4، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1387 هـ، ص 392.

[3] على جمعة، **المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية**، ط2، دار السلام، القاهرة، مصر، 1422هـ/ 2001م، ص 29-41.

[4] أكرم يوسف عمر القواسيمي، **المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي**، ط1، دار النفائس، الأردن، 2003م، ص 296.

المبحث الثالث: انفتاح بلاد الشام على المذهب الشافعي

وهنا المراد ببلاد الشام الدول التي أعرفها حاليا ألا وهي الأردن، لبنان، فلسطين وسوريا، فبيت المقدس تعد من معاقل الشافعية في القرن الثالث الهجري، ففي سنة 42 هجرية كان هناك بعض الفقهاء، أبرزهم مكي بن عبد السلام ين الحسين بن القاسم الأنصاري الشافعي الحافظ، وكذلك أبو القاسم عبد الجبار بن أحمد بن يوسف بن الرازي الشافعي الذي استقر ببيت المقدس إلى أن استشهد، وفي عهد صلاح الدين الأيوبي، قام بتعيين إماما شافعيا بالجامع الكبير المعروف حاليا بالأقصى، وكان الشافعية يتولون تدريس القضاء والموضوعات المختلفة المتمثلة في اللغة والنحو والبلاغة والتصوف وكانت بيت المقدس تحتوي على مدارس شافعية أبرزها المدرسة البدرية، والمدرسة الميمونية عند باب الساهرة، فقد كان من مهام هذه المدارس تدريس الفقه الشافعي للطلاب، وشارك الشافعية بشكل كبير في التأليف وذلك بدعم كبير من طرف مؤسسي المدارس كالأمير فارس الدين أبي سعيد خزندار وبدر الدين بن أبي القاسم الهكاري[1].

فبرزت كتب أبرزها شكل الوسيط، كتاب الفتاوى، أدب المفتي والمستفتي، وظل التدريس بالمدرسة الصلاحية أتباع المذهب دون غيرهم من المذاهب الأخرى، فقد كان للشافعية وفقط، فقد كان الملك المعظم عيسى يستدعي الفقهاء للتناقش معهم في المسائل اللغوية والفقهية، ومن المدارس الأخرى المدرسة الصلاحية المتواجد بالقرب من سور القدس من جهة شمال باب الأسباط، وتتمثل وظيفة المدرسة بتدريس التفسير والحديث والفقه على مذهب السلف، وكانت هذه المدرسة مصدر إشعاع علمي وثقافي، وكانت تضم العديد من الفقهاء، سواء من بيت المقدس أو من خارجها، ويرجع هذا الإقبال نظرا لشهرة المدرسة[2].

ولم يدخل المذهب إلى الشام بصفة رسمية إلا بعد تولي الشيخ أبو زرعة بن عثمان الدمشقي المتوفي سنة 302 هجرية قضاء دمشق، فعندما تولي حكم دمشق، قام بالعديد من الجهود لخدمة المذهب والمتمثلة في تحفيز القراء والمتعلمين على دراسة والتعمق، ووصلت هذه التشجيعات إلى حد تقديم المكافأة بالمال، حيث شجع أبو زرعة لكل من يحفظ مختصر

[1] أسعد عبد الرحمان، **إنتشار المذهب الشافعي في بلاد الشام**، نشر على موقع الموسوعة الفلسطينية، encyclopedia palestina، www.encyclopedia.com، 2020/03/15، 10:28.

[2] أسعد عبد الرحمان، المرجع السابق.

المزني مئة دينار، وقد تمت الغلبة للمذهب الشافعي خلال القرن الرابع الهجري بعدما كان مذهب الأوزاعي هو المسيطر[1].

[1] محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص 396-397.

المبحث الرابع: استقرار المذهب الشافعي في بلاد الحجاز

انتشر المذهب ببلاد الحجاز لأن هذه الأخيرة تعد مركز قاعدة الدين الإسلامي، ومبعثه إلى العالم والبشرية إذ قال الإسنوي في كتابه طبقات الشافعية وتحديدا في الصفحة 148 إن الإمام الشافعي يعد من المقدمون في المساجد الثلاثة في الأقاليم الفاضلة والمتأصلة في الإسلام، والتي برز فيها شعار الإسلام وكان منتظم[1].

وتكلم السبكي في كتابه الذي اسمه مثل عنوان كتاب الإسنوي في الصفحة 325 أن المذهب الشافعي هو السائد آنذاك، وتحدث حول مناطق تمركزه في الحجاز إذ تمركز بصفة خاصة في مكة والمدينة[2].

وقد برز المذهب بالحجاز أثناء فترة إقامة الشافعي في مكة لمدة ثلاث سنوات، والتي قام الإمم على إثرها بجمع الكثير من الأحاديث، وفي هذه الفترة اهتم بالفرعيات أكثر من اهتمامه بالكليات، وكذلك من أهم أنجازاته الأخرى في هذه الفترة قيامه بتحقيق العديد من روايات من حيث السند، وأيضا من أبرز الأحداث المهمة التي حدثت له، إذ بعثت له رسالة من طرف عبد الرحمان بن مهدي، وتمثل مضمون الرسالة في طلب هذا الأخير من الإمام الشافعي تأليف كتاب يتمحور حول مباحث أصول الفقه، وفي ظهر تلامذة قاموا بنشر أراءه منظرا لعدم إطلاع غيرهم عليها[3].

ومن أبرز العوامل التي ساعدت انتشار المذهب هو تنقلات الإمام بين مكة والمدينة، أي كثرة الرحلات بين المدينتين، وكما أشرت سابقا حول مكة أنه درس على يد شيوخها وأخذ منهم الحدث والفقه، وأما عن المدينة المنورة وقد أجمعت المصادر على أن انتشار المذهب يرجع إلى كثرة ملازمة للإمام مالك، فالإمام كان يلتزم بدروس مالك بن أنس، والإنصات لفتاويه، وفقه خاص في السنوات الأخيرة قبل وفاة الإمام مالك سنة 179 هـ، وفي نفس الوقت أثناء فترة إقامة أخذ عن سائر الفقهائها ومحدثيها، بمعنى أنه لم يكتفي بالإمام مالك بل أراد أن يوسع دائرة معلوماته حول الفقه، وذلك من خلال الاحتكاك بالفقهاء، والمحدثين،

---

[1] الإسنوي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تح: عبد الله محمد أبو داهش، ط1، د م، 1999 م، ص 148.

[2] السبكي، المصدر السابق، ص 325.

[3] المصدر نفسه، ص 325.

ومن خلال هذا العامل تمكن المذهب من الانتشار في بلاج الحجاز حتى بعد وفاة الإمام الشافعي[1].

وبعد رجوع الإمام الشافعي إلى مكة بعد أن كان في بغداد، ويرجع سبب رجوعه إلى وفاة شيخه محمد بن الحسين، وبرجوعه إلى مكة، بدأ بعقد مجالس علمية بمعنى أن على إثر هذه العودة بدأ الشافعي في نشر مذهبه الفقهي، وتعقيده الأصولي، هذا ما أدلى إلى حدوث تغيير في المذهب، إذ أصبح يحمل في طياته فقها جديدا، وملما بين فقه أهلي المدينة والعراق، وقد احتضن المذهب الشافعي العديد من التلاميذ أبرزهم الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة 241 هجرية وهو صاحب المذهب الحنبلي، وواضع أسسه وأيضا الإمام اسحاق بن راهويه المتوفى سنة 238 هجرية[2].

ويوجد العديد من الطلبة الآخرين أبرزهم محمد بن إدريس الذي وافق اسمه اسم استاذه وقد كان كثيرا الصحبة لهم، ورغم علمه الكثير إلا أنه لم يكتب عنه كثيرا، لدرجة أن سنة وفاته مجهولة، وكذلك يوجد إبراهيم بن محمد بن شافع المطلبي وهو ابن عم الشافعي ويكنى بابي اسحاق، أخذ الكثير من العلماء من ضمنهم سفيان بن عيينة، كان من المحدثين الثقات أثنى عليه العديد من المحدثين وكان له شأن في الحديث وهذا نظرا لكثرة اشتغاله بالحديث، توفي سنة 247 هجرية، ومن أبرز تلاميذ الشافعي ثالثهم وهو موسى بن أبي الجارود المكي المكنى بأبو الوليد، كان مفتى مكة، وعرف عنه تعمقه في الدين واتصف بالإمامة وروى عن أساتذته الكثير من الأحاديث وروى العديد من الكتب أبرزها كتاب الأماني، ويعد أبي الجارود من أكبر مقامات في الفقه بمكة، ويوجد أيضا الإمام أبوبكر المهيدي الذي يعد من الثقات أي حديثه ثقة، وكان ذو علم وافر، أخذ الكثير والكثير عن الإمام الشافعي ومن كثرة أخذه للعلم على يد أستاذه صار من الداعين له[3].

ومن المناطق الأخرى التي انتشر بها المذهب بالحجاز هي منطقة الأحساء، والتي تقع في الجهة الشرقية من بلاد الحجاز، والتي انتشر بها المذهب بعد قدوم الشافعية من

[1] أحمد الحجي الكردي، **على الشربجي وآخرون**، المرجع السابق، ص 122.

[2] المرجع نفسه، ص 123 – 124.

[3] الطارق السويدان، المرجع السابق، ص10.

بلاد فارس، ويمثل إقليم الأحساء من أهم التجمعات الشافعية، ويمثل القرن الرابع الهجري أو لتواجد للمذهب في الأحساء، وهذا عندما قدم الإمام اللغوي صاحب معجم تهذيب اللغة أو منصور محمد بن أحمد الأزهري المولود سنة 282 هجرية والمتوفى سنة 370 هجرية، والذي أشاد عليه العديد ومن ضمنهم تاج الدين السبكي[1]، بأنه كثير التعبد وعارف بالقفه، ومتقنا باللغة العربية، مع الإضافة أنه كان شديد الانتصار لألفاظ الشافعي، وقد أسر هذا الإمام سنة 312 هجرية من طرف القرامطة، وقضي في أسره مدة 20 سنة[2].

[1] عب الإله ين حسن العرفج، نبزة مختصر عن المذهب الشافعي في الأحساء، ط1، المملكة العربية السعودية، 1427هـ، ص 88.

[2] المرجع نفسه، ص 88.

المبحث الخامس: تثبت المذهب الشافعي في اليمن

كانت شخصية الامام الشافعي هي الدافع الأبرز والعامل المهم في انتقال المذهب إلى بلاد اليمن فمع ظهور المذهب في القرن الثالث برز العديد من العلماء الذين حملوا لواء المذهب وتولوا مهمة نشره في اوساط اليمنيين ومن ابرز من عملوا على نشر المذهب الامام القاسم ابن محمد بن عبد الله الجمعي السهفي الذي وافته المنية سنة 473 هجرية، والذي أخذ في بداية تعلمه على يد محمد عبد الله بن علي الزرقاني، الذي يعد من ابرز فقهاء اليمن وبفضل هذا الفقيه انتشر المذهب في ربوع مدن اليمن كصنعاء ومنه استفاد العديد والعديد من الفقهاء وقد ذكر أنه لم يكن لأحد من المتقدمين من أهل اليمن كأصحاب أصحابه[1].

وفي القرن الخامس انتقل الفقه إلى طبقة أخرى ومن أبرزهم جعفر بن عبد الرحيم المجالي الذي سكن اليمن وتحديدا في احدى البلدات اليمنية المسماة "بسهفنة" وأخذ يدرس بها الفقه الشافعي فأخذ واستفاد منه فقهاء المذهب كثيرا، ألا وهم شافعية المعافر ولحج وابين وأهل الجند وتخرج على يده ثلة من علماء اليمن المتتبعين بالفقه الشافعي ويوجد القاسم بن محمد القرشي الذي سكن قرية الظرافة وكان زاهدا ومتعلما، صنف كتاب اسماه بالجامع وهذا الأخير كان متواجدا في ايام الدعوة الفاطمية توفي سنة 460 هجرية وأيضا يوجد عبد الملك بن محمد بن أبي ميسرة اليافعي المتوفي سنة 493 هجرية المعروف بطرق رواية الحديث وهو عالم ثقال و كثير الرحلة[2].

[1] ايمن قوادرية، **تاريخ المذهب السنية في بلاد اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجري**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1408هـ/ 1988م، ص 58-60.

[2] سراج الدين البلقيني، المرجع السابق، ص 22.

ويشهد التاريخ أن للأيوبين دورا هاما وبارزا في نشر دعائم المذهب في بلاد اليمن، وأن الفقهاء الشافعية باليمن جهود مشهورة شهد عليها التاريخ وكتب بأحرف من ذهب، وأن هذه الجهود أدت بنمو المذهب في ما بعد، وتعد جهود فقهاء حضر موت في خدمة المذهب الشافعي، أروع مثال يدل على اهتمام اليمنيين بنشر المذهب في بلادهم[1].

ومن هؤلاء محمد بن علي القلعي، المعروف بحبه للفقه الشافعي والذي نال على يد الفقهاء الكثير من العلم الوافر، والذي بدوره قام بنشر فقه المذهب في جهة حضر موت[2].

وقد انتشر المذهب الشافعي في العديد من القرى، بحكم أن القرى معروف باحتضانها الطابع الديني، ومن ضمن هذه القرى:

قرية ذي أشرف– قرية بغدان– قرية الجعامي حراز– قرية حسنات– قرية دي الحفر– قرية خدير– قرية دمت– قرية الذنبتين– قرية زبران– قرية مخلاف السهول– قرية السعي– قرية ذي السفال– قرية ذي السكر– قرية سير– قرية سهفنة– قرية الشهبنية– قرية الصلر– قرية الصردف– قرية الطرية– قرية ضبأ– قرية الظرافة– قرية عرشان– قرية العقيرة– قرية القرنات– قرية كمران– قرية وقير– قرية ملاحمة– قرية البهاقر[3].

وقد أسست مدارس للمذهب الشافعي والتي كان جل همها وهدفها الأسمى هو خدمة المذهب والقيام بتطوريه وقد كان بعضها في العهد الأيوبي منذ سنة 569 هجرية الموافقة بالميلادي 1173م ألا وهي المدرسة الاتابوكية والتي تواجدت في ثلاث مدن تعز أبين وذي هزين وتقدر عدد المدارس الشافعية التي ظهرت في العهد الأيوبي سبع عشرة مدرسة منها الثلاثة المذكورين:

أتابوكية– أبين ذي هزين– تعز– وبقية المدارس والمتمثلة في: مدرسة الأحجور– المدرسة الأتابوكية– المدرسة الأشرفية– المدرسة الرشيدية– مدرسة جياح– مدرسة حافة حلمة– المدرسة السيفية– المدرسة الفاتنية– المدرسة المُجبرية– مدرسة الزواحي– مدرسة المدير،

---

[1] الموسوعة اليمنية، **مركز دراسات الوحدة العربية**، ط2، مؤسسة العفيف الثقافية، بيروت، لبنان، 2003م، ص 63.

[2] محمد سالم هبيص، **انتشار الشافي بحضر موت**، نشر يوم 10 فيفري، 2015 م، نشر على موقع حضر موت اليوم www.hadramoutoday.com

[3] جمال عبد الحبيب عبد القوي الكلدي، المذهب الشافعي في اليمن، تاريخ إسلامي، كلية الآداب، جامعة عدن، اليمن، 2009م، ص 129– 154.

مدرسة المساتيف – المدرسة المعزية التي تعرف باسم مدرسة الميلين– مدرسة موسى – مدرسة ميكائيل وأخير المدرسة الياقوتية[1].

وقد قام الملك المسعود بن الملك الكامل الأيوبي بتجديد وترميم إحدى المدارس المذكورة سابقا ألا وهي المدرسة المعزية في زبيد[2].

وهناك أسباب ودوافع من وراء عدم قيام الأيوبيين ببناء المساجد هو الاهتمام ببسط السيطرة السياسية على الحكم وأمور السلطة مع العمل على إبعاد كل متنافس على التفكير والسرعة في حكم اليمن[3].

وعلى غرار القرى اليمنية، فقد انتشر المذهب كذلك في مدن اليمن الكبرى والمتمثلة في كل من مدن صنعاء، أب، تريم، الجند، الجؤة، حبس، دمان، ريمة، زبيد، مخلاف، المعافر، وصاب، ومدينة المعقر[4].

وقد ساد المذهب الشافعي بصورة عامة اليمن الأسفل أو ما يعرف باليمن الجنوبي (جنوب اليمن) فالجنوب كله شافعي المذهب، ورغم سيطرة وتمركز المذهب على هذه المناطق قليلة بصورة تكاد تكون معدومة، ويمكن سبب نقص الاجتهاد الفقهي، وذلك في كثرة المجتهدين التابعين للمذهب الزيدي، فاجتهاد الزيديين ساهم في غلق باب الاجتهاد أمام المذاهب الأخرى، ومن ضمنها المذهب الشافعي[5].

---

[1] الكلدي، المرجع السابق، ص 173– 182.

[2] محمد زكريا، **المدارس الإسلامية في اليمن في تاريخ الجزيرة العربية**، مقالات ودراسات، نشر في جانفي 2013م.

[3] أحمد تيمور باشا، المرجع السابق، ص 88.

[4] الكلدي، المرجع السابق، ص 107– 128.

[5] محمد زياد، **المذاهب الفقهية لأهل اليمن**، نشر يوم 9 جويلية، 2010م ، نشر على موقع منتديات تونيزيا سات: www.tunisia.sat.com شوهد يوم 29 ماي 2020، 18:00

خلاصة الفصل الثاني:

وفي ختام الفصل أتوصل إلى أن المذهب الشافعي قد عرف حظه، وكان له نصيب من الانتشار في المشرق الإسلامي أكثر من المناطق الأخرى في العالم آنذاك، وأن كل منطقة من المشرق قد تميزت عن الأخرى وذلك من خلال فترة بروزه و تنوع أصول التابعين والناشرين للمذهب، إضافة إلى الطرق التي اعتمدت في نشره، بمعنى وجود اختلاف في الانتشار بين المناطق، ومع ذلك هناك أوجه تشابه بين هذه المناطق والمتمثلة في أسباب وعوامل نشر المذهب والمحتوى الفقهي للمذهب، والذي تشاركه الشافعيين أثناء دراستهم... الخ

ويبقى الهدف الأسمى هو توسيع رقعة المذهب الشافعي في المشرق وخلق أتباع له يساهمون في نشره وحفظ قيمه

خـــاتمـــة

خـــاتمـــة

من خلال دراستي لموضوع " المذهب الشافعي في المشرق خلال القرن الثاني إلى غاية القرن السادس الهجري"، والذي تناولت فيه انتشار المذهب في بلاد المشرق خلال الفترة سالفة الذكر، حيث تبين أن مذكرتي تحمل في طياتها العديد من الحقائق حول انتشار المذهب، إذ أن هذه الدراسة تمثل أخصب فترات تَكوُّن المذهب، فهذه الفترة تعبر عن أهمية تاريخية نستدل عليها من أهمية النتائج المتوصل إليها من خلال البحث فيها، والتي كان أهمها ما يلي:

- المذهب الشافعي هو ثالث المذاهب تأسيسا بعد الحنفية والمالكية.
- تعد شخصية الإمام الشافعي شخصية مخلدة بأحرف من ذهب، إذ سطعت في سماء الإسلام، وأنه قد عرف بتميزه، إذ أن هذا التميز جعله يحتل مكانة مرموقة، فقد أثنى عليه العلماء وأكبر مقامات الفقه آنذاك، نظرا لوفرة علمه وحسن خلقه، وطيبة صفاته، وعميقا في أفكاره، بالإضافة إلى سرعة بديهته.
- أرجع تألق الشافعي بفضل تلقيه دراسة الفقه والحديث على أيدي شيوخ تميزوا وأبدعوا أمثال كل من سفيان بن عيينة، وخالد ابن مسلم الزنجي رضي الله عنهما، فالإمام الشافعي أخذ عنهما العلم المكي، ويعد مالك بن أنس أكبر مؤثر على الإمام الشافعي، لأنه تلقى على يده الكثير والكثير، لدرجة أنه سار على نهجه، وأسس المذهب الشافعي مثل ما أسس معلمه مالك المذهب المالكي.
- المذهب الشافعي كغيره من المذاهب يحتوي على معتقدات ولعل أبرزها والتي دونت من قبل الإمام الشافعي، والتي أنشأها على إثر قراءته وتعمقه في الدين كاعتقاده حول كل من الصفات والأسماء، والتوحيد، القدر، مسألة استواء الله على عرشه، الصحابة، إضافة إلى إبطال التبرك الممنوع.
- المذهب الشافعي كمذهب أرى أنه قائم على ركائز، ألا وهي ستة ركائز وتسمى بالأصول، وتتمثل في كل من القرآن الكريم والسنة النبوية، الإجماع، القياس، قول الصحابي إذا لم يعلم له مخالف، وسد الذرائع، والتي نظمها الشافعي على أثر العديد من الاجتهادات.

- كذلك من خلال تعرضي لهذا الموضوع، رأيت بأن المذهب الشافعي قد تعاقبت عليه عدة مراحل وأطوار، وأن كل مرحلة تحتوي على طور وكل مرحلة تتميز بميزة معينة، ففي المرحلة الأولى برزت بظهور أهم كتب المذهب "**كالرسالة**"، "**الحجة**"، والمرحلة الثانية تميزت بمراجعة المذهب.
- أرى أن المذهب الشافعي كانت له آثار بارزة في العديد من جوانب القفه والتفسير، والتي أشرف على تنظيمها ومعالجتها وتدقيقها الإمام الشافعي، وتم المديح والإشهاد بها من قبل القريب والبعيد، كما قام بإحداث مقارنات بين مذهبه والمذاهب الثلاثة الأخرى (المالكي، الحنفي، الحنبلي).
- ضمن المدة الممنوحة لي لدراسة هذا الموضوع، أرى أن الفترة الممتدة بين القرنين الثالث والخامس الهجري، شهدت بروز ونمو المذهب الشافعي في كل منطقة من مناطق المشرق التي قمت بدراستها.
- تشاركت كل المناطق في المشرق نفس الدوافع وأسباب الانتشار والمتمثلة في كل من شخصية الإمام الشافعي وكثرة رحلاته وتنقلاته، وكذلك المحتوى الفقهي للمذهب، والذي تشاركه الشافعيين في المشرق أثناء دراستهم.
- من خلال تعمقي رأيت أن في كل بلد معين هناك منطقة معينة يتمركز فيها المذهب، ففي مصر تمركز المذهب في الوجه البحري للبلاد، وفي بلاد الشام كل من بيت المقدس ودمشق، أما عن بلاد الحجاز فقد تمركز في كل من مكة والمدينة والأحساء، وفي بلاد العراق تعد بغداد هي مركز المذهب، بحكم أنها قبلة العالم الإسلامي آنذاك في ذلك الزمان، اليمن كل من تعز وعدن وصنعاء.
- عرفت بلدان المشرق أثناء احتضانها للمذهب تأسيس مدراس شافعية ولعل أكثرهم كل من اليمن وبلاد الحجاز ومصر– ففي اليمن أنشئت حوالي سبع عشر مدرسة أبرزها: مدرسة الأحجور– المدرسة الأتابوكية– المدرسة الأشرفية– المدرسة الرشيدية– مدرسة جياح– مدرسة حافة حلمة– المدرسة السيفية– المدرسة الفاتنية– المدرسة المُجبرية– مدرسة الزواحي– مدرسة المدير، مدرسة المساتيف – المدرسة المعزية – مدرسة موسى – مدرسة ميكائيل وأخير المدرسة اليافوتية

- وفي بلاد الشام برزت كل من مدارس البدرية والصلاحية والميمونية، وفي مصر جامع الأزهر الجامع الغني عن التعريف، والذي درس فيه المذهب بكل حماسة وعزم.
- أيضا أرى أن الملوك والحكام أولوا بالمذهب الشافعي عناية خاصة، وحرصوا عليه حراسة شديدة كصلاح الدين الأيوبي الذي عمل على تأسيس المدارس، وأبو زرعة الدمشقي الذي قدم تحفيزات ومكافآت مقابل حفظ مصنفات المذهب، والدولة الأيوبية في مصر هي الدولة التي فرضت تدريس المذهب، و كذلك دولة المماليك التي قدمت بعد الدولة الأيوبية، ومن أبرز قادتها الظاهر بيبرس الذي رفع من قيمة المذهب الشافعي، وفي بلاد اليمن أرى أن الملك المسعود بن الملك الكامل الأيوبي قام بترميم وتجديد المدارس الشافعية المتواجدة آنذاك.
- الهدف الأسمى والغاية الكبرى من انتشار المذهب هو نشر قيم المذهب، وخلق أتباع له وهؤلاء يقومون بدورهم بإرساء المذهب وإعلاء رايته عبر كل الأمصار الإسلامية.

كما يبقى موضوع المذهب الشافعي في المشرق، بحاجة إلى كثير من البحث والدراسة سواء في هذه الفترة أو بعدها.

وفي الأخير أتمنى أن يكون هذا الموضوع بداية لدراسة أعمق حول المذهب الشافعي أو حول المذاهب الإسلامية بصفة عامة، على اعتبار أن كل مشروع يبدأ بفكرة.

قائمة المصادر والمراجع

القائمة الببليوغرافية

I- المـصـــادر:

1- القرآن الكريم

2- السنة النبوية

3- ابن ابي حاتم، آداب الشافعي ومناقبه، تح: عبد الغني عبد الخالق، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

4- ابن القيم الجوزية، اجتماع الجيوش الإسلامية، تح: رائد بن أحمد النشيري، ط1، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، 1431 هـ.

5- ابن جزي، تقريب الوصول، تح: محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، ط2، المدينة المنورة، السعودية، 1423هـ/ 2002 م.

6- ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية الكبرى، تح: الحافظ عبد الحليم خان، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1407هـ

7- ابن قدامة، ذم التأويل، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الجزء الأول، ط1، الدار السلفية، الكويت، 1406هـ.

8- ابن ماجة، سنن ابن ماجة، د ط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، 1952 م.

9- ابن منظور، لسان العرب، الجزء السادس، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، د ت. 1414هـ.

10- الإسنوي، طبقات الشافعية الكبرى، تح: عبد الله محمد أبو داهش، ط1، د م، 1999 م.
الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الجزء التاسع، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1988م.

11- البخاري، صحيح البخاري، ط1، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، 1423هـ / 2001 م.

12- البيهقي، مناقب الشافعي، ط1، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر.

13- التاج السبكي، طبقات الشافعية الكبرة، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، د ط، دار هجر، القاهرة، مصر، 1383هـ.

14- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد، الجزء الثاني، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002.

15- الذهبي، السير، الجزء 20، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم، ط9، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1413 هـ.

16- الشافعي، الأم، تح: رفعت فوزي عبد المطلب، د ط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1410 هـ / 1990م.

17- الشافعي، الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1410 هـ / 1990 م.

18- الشافعي، تفسير الإمام الشافعي، تحقيق: أحمد مصطفى الفران، ط1، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006 .

19- الغزالي، شفاء الغليل، تح: حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، 1390هـ/ 1971 م.

20- فخر الدين الرازي محمد بن عمر بن الحسين، مناقب الإمام الشافعي، تحقيق أحمد حجازي السقا، ط1، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، 1986.

21- الكندي، الولاة والقضاء، تح: محمد حسن إسماعيل وأحمد فريدي المزيدي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت.

22- اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، الجزء 2، تح: أبو نشأت بن كمال المصري، د ط، دار طيبة، د م، 2001 م.

23- الماوردي، الأحكام السلطانية، ط1، دار الحديث، القاهرة، مصر، 1428 هـ.

24- المرتضى، الذريعة، الجزء الثاني، تحقيق: أبو قاسم كرجي، د ط، د م ن، 1248 هـ.

25- المقريزي، السلوك لمعرفة دول وأخبار الملوك، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997 م.

26- النسائي، سنن النسائي، د ط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1992 م.

27- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، الجزء 17، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1411هـ.

II- الكتب المترجمة:

1- أدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تر: محمد أبوريدة، ط4، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1387 هـ.

III- المراجع

1- إبراهيم بن عبد الله المهنا، سدر الذرائع عند شيخ الإسلام ابن تيمية، ط1، دار الفضيلة، د م، 2004.

2- ابن رجب الحنبلي، الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، ط1، دار عالم الفوائد للنشر، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1418هـ.

3- أبو الحسن على ين إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، الجزء الثامن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000 م.

4- أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، المذهب الشافعي (نشأته وتطوره وأئمته ومصنفاته).

5- أحمد الحجي الكردي، على خالد الشربجي وآخرون، المذاهب الفقهية الأربعة (أئمتها، أطوارها، أصولها، آثارها)، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 2015 م.

6- أحمد أمين، ضحى الإسلام، الجزء2، د ط، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1959 م.

7- أحمد تيمور باشا، نظرة في تاريخ حدوث المذاهب الأربعة وانتشارها عند جمهور المسلمين، ط1، دار القادري، بيروت، لبنان، 1990م.

8- أحمد شلبي، المجتمع الإسلامي، ط4، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، ص 243.

9- أكرم يوسف عمر القواسيمي، المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي، ط1، دار النفائس، الأردن، 2003م.

10- ايمن قوادرية، تاريخ المذهب السنية في بلاد اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجري، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1408هـ/ 1988م.

11- جعفر بن عبد الرحمان قصاص، قاعدة سد الذرائع وأثرها الفقهي، د ط، د م، 1431 هـ.

الزبيدي، إتحاف السادة المتقين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت.

12- سامي المغلوث، أطلس الفرق والمذاهب في التاريخ الإسلامي، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1438هـ/ 2017م.

13- سراج الدين البلقيني، كتاب التدريب في القه الشافعي، ط1، دار القبلتين، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1433 هـ / 2012م.

14- طارق السويدان، المدخل إلى المذهب الشافعي، سيرة الأئمة المصورة، المكتبة الصوفية الشاملة.

15- عبد العزيز الراجحي، شرح عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ط1، د د ن، د م، 1437 هـ.

16- عبد العزيز العنقري، جهود الشافعية في تقرير توحيد العبادة، ط1، دار التوحيد، الرياض، المملكة العربية السعودية، د ت.

17- عبد العزيز العنقري، عقيدة الإمام الشافعي من نصوص كلامه وإيضاح أصحابه.

18- عبد العزيز بن محمد بن عبد الله الحجلان، تعريف الطلبة بمصنفات فقهاء المذاهب الأربعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 م

19- عبد الغني الدقر، الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر 150هـ – 204هـ، ط6، دار القلم، دمشق، سوريا، 1996 م.

20- عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2005م.

21- عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، العراق، 1964 م.

22- عبد الله بن المحسن التركي، المذهب الحنبلي (دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته)، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2002، ص 13- 18.

23- على جمعة، المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، ط2، دار السلام، القاهرة، مصر، 1422هـ/ 2001م.

24- علي الشربجي، المدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي، ط1، دار اليمامة، دمشق، سوريا، 2002 م.

25- علي عبد الرزاق، الإجماع في الشريعة الإسلامية، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ت.

26- فهد بن عبد الله الحبشي، المدخل إلى المذهب الشافعي، دط، د س ن، د ت.

27- القحطاني، الإمامة في الصلاة (مفهوم وفضائل وأنواع وآداب وأحكام)، د ط، مطبعة سفير، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1405.

28- لمين الناجي، القديم والجديد في فقه الشافعي، ط2، دار ابن القيم- ابن عفان، المملكة العربية السعودية.

29- محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، د س.

30- محمد أبوزهرة، الإمام الشافعي (حياته وعصره وأراءه وفقهه)، د ط، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1996م، ص 17.

31- محمد الطيب اليوسف، المذهب عند الشافعية، ط1، دار البيان الحديثة، الطائف ، المملكة العربية السعودية، 1421هـ.

32- محمد طارق مغربية، المذهب الشافعي (دراسة عن أهم مصطلحاته وأشهر مصنفاته ومراتب الترجيح فيه)، ط1، مطبعة الفاروق، دمشق، سوريا، 2011م.

33- محمد عبد الله أبوبكر باجعمان، السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والعمل، ط1، د م، د ت.

34- محمد عبد الهادي عبد الستار، مصادر التشريع في الشريعة الإسلامية، د ط، دار لامار، مصر، 2018

35- محمد فتح الله كولن، السنة النبوية (تقييدها ومكانتها في الشريعة الإسلامية)، ط3، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1425هـ/ 2005 م.

36- مصطفى إبراهيم الزلمي، أصول الفقه في نسيجه الجديد، الجزء الأول، ط5، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر، 2009 م.
37- مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب، ط8، الدار المصرية اللسانية، القاهرة، مصر، 1441 هـ/ 1993م.
38- مناع القطان، تاريخ التشريع الإسلامي، د ط، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، د ت.
39- وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، الجزء الثاني، دار الفكر، دمشق، سوريا، د ت.

IV- الرسائل الجامعية:

1- جمال عبد الحبيب عبد القوي الكلدي، المذهب الشافعي في اليمن، تاريخ إسلامي، كلية الآداب، جامعة عدن، اليمن، 2009م.

V- المجلات:

1- محمد سنان الجلال، سد الذرائع بين اعتباره الأصل التشريعي والاصطلاح المنهجي، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع، أكتوبر.
1- موسوي مقدم، نظرة حديثة إلى القديم والجديد في المجال الفقهي والمذهب الشافعي، آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، العدد الأول، 1429هـ.

VI- الجرائد:

1- ماهر حسن، الإمام الشافعي بين مذهب العراق ومصر، جريدة المصري اليوم، نشر يوم 22 جانفي2018م.

VII- المقالات:

1- محمد زكريا، **المارس الإسلامية في اليمن في تاريخ الجزيرة العربية**، مقالات ودراسات، نشر في جانفي 2013م.

VIII- الموسوعات:

1- الموسوعة اليمنية، **مركز دراسات الوحدة العربية**، ط2، مؤسسة العفيف الثقافية، بيروت، لبنان، 2003م.

2- مجموعة مؤلفين، الموسوعة الفقهية الكويتية، الجزء الخامس والعشرون، ط1، مطابع دار الصفوة، القاهرة، مصر، د ت.

IX- المواقع الإلكترونية:

1- أبو نشأت بن كمال المصري، المذهب الشافعي، نشأته وتطوره وأئمته ومصنفاتهم، نشر على شبكة الألوكة.

2- أسعد عبد الرحمان، **إنتشار المذهب الشافعي في بلاد الشام**، نشر على موقع الموسوعة الفلسطينية، encyclopedia palestina، www.encyclopedia.com.

3- أكاديمية القاسمي، موقع الإمام الشافعي، نشر يوم 5 مارس 2014م ، نشر على موقع أكاديمية القاسميwww.al-kasimy.com :.

4- إيمان محمود، الفروق الجوهرية بين المذاهب الأربعة، نشر يوم 13 ديسمبر 2019 م، 14:38 نشر على موقع المرسال. www.almrsal.com

5- جمال المراكبي، عقيدة الشافعي، نشر يوم 2010/10/05.

6- رندة عبد الحميد، أشكال الاختلاف بين المذاهب الأربعة، نشر في أوت 2017م، نشر على موقع موضوع. كوم www.madoo3.com .

7- طلال مشعل، ما هي المذاهب الأربعة، نشر يوم 12 ديسمبر 2019م، 6:31، موضوع كوم www.maoudoo3.com :.

8- عبد الإله ين حسن العرفج، نبزة مختصر عن المذهب الشافعي في الأحساء، ط1، المملكة العربية السعودية، 1427هـ..محمد سالم هبيص، **انتشار الشافي بحضر موت**، نشر يوم 10 فيفري، 2015 م، 9- نشر على موقع حضر موت اليوم www.hadramoutoday.com

10- علوي عبد القادر السقان، هل غير الشافعي من مذهبه في مصر مراعاة للبيئة المصرية، نشر على موقع الدرر السنية، www.dorrar.net ، 2020/03/08، 15:40

11- عمر عبيد حسنه، اختلاف مناهج الأئمة في الاستنباط، دون تاريخ نشر، نشر على موقع إسلام ويب: www.islzmweb.net، 02/03/2020، 11:45.

12- كتّاب وزي وزي، الفرق بين المذاهب الأربعة، نشر يوم 2020/01/14م، سطور. كوم www.sotor.com :.

13- مجهول تلاميذ الإمام الشافعي بمصر، نشر على موقع الدرر الشامية، القسم العلمي، www.dorer.net، 2020/03/18، 20:14.

14- محمد جمال، لهذه الأسباب... المذهب الشافعي أكثر المذاهب قربا للسنة النبوية، نشر يوم 16 أفريل 2019 م، 09:22، نشر على موقع عمر خالد (بناء انسان) www.amrkhaled.net

15- محمد زياد، المذاهب الفقهية لأهل اليمن، نشر يوم 9 جويلية، 2010م ، نشر على موقع منتديات تونزيا سات: www.tunisia.sat.com

فـهـــرس

فهرس

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
مقدمة	أ- و
مدخل	8-9
الفصل الأول: ماهية المذهب الشافعي	
مقدمة الفصل الأول	11
المبحث الأول: ترجمة عن الإمام الشافعي رحمة الله عليه	12-16
المبحث الثاني: معتقدات المذهب الشافعي	17-21
المبحث الثالث: ركائز المذهب الشافعي	22-31
المبحث الرابع: مراحل وأطور المذهب الشافعي	32-33
المبحث الخامس: جهود وآثار المذهب الشافعي	34-39
خاتمة الفصل الأول	40
الفصل الثاني: انتشار المذهب الشافعي في المشرق	
مقدمة الفصل الثاني	42
المبحث الأول: انتشاره في بلاد مصر	43-46
المبحث الثاني: انتشاره في العراق	47-48
المبحث الثالث: انتشاره في بلاد الشام	49-50
المبحث الرابع: انتشاره في بلاد الحجاز	51-53
المبحث الخامس: انتشاره في اليمن	54-56
خاتمة الفصل الثاني	57
خاتمة	59-61

فهرس

قـائمـة المصـادر والمـراجـع	70-63